المجلة الجزائرية للاقتصاد السياسي
EISSN: 2716-8573 ISSN: 2716 – 7720
المجلد: (04) / العـدد: (02)، (2022)، ص 08- 42

الاقتصاد السياسي الأفريقي: صعود صيني، تراجع غربي، حضور عربي وتغلغل اسرائيلي

The Political Economy of Africa
Chinese Rise, Western Regression, Arab Presence and Israeli Permeation

إبراهيم سميح ربايعة * [1]، هند المحلي سلطان [2]

[1] أستاذ مساعد في دائرة العلوم السياسية بجامعة بيرزيت، (فلسطين)، ibr20002000@gmail.com
[2] أستاذة العلاقات الدولية في الجامعة الصينية المصرية، (مصر)، hendsultan2017@gmail.com

تاريخ الاستلام: 2022/06/06 تاريخ قبول النشر: 2022/07/01 تاريخ النشر: 2022/07/31

ملخص:

شهدت أفريقيا خلال العقدين الأخيرين تحولات بنيوية في هياك اقتصاديات دولها وتكتلاتها الاقتصادية القارية، كما شهدت تحولاً في مساحات تأثر وتأثير فواعل الاقتصاد الدولي ولاعبيه المركزيين فيها، ترصد هذه الورقة التحولات في بنى ووظائف حواضن العمل الاقتصادي المشترك في القارة، كما تقدم قراءة للاقتصاد السياسي لحضور القوى الاقتصادية الدولية والعربية في القارة، وأهمها دولياً الولايات المتحدة وأوروبا والهند، والصين ذات التأثير المتصاعد اقتصادياً وسياسياً في أفريقيا، وعربياً مصر والجزائر والمغرب ودول الخليج العربي، مع اشارة خاصة الى التغلغل الإسرائيلي في القارة.

ترصد الورقة تصاعد الحضور الاقتصادي الصيني، المدفوع والمؤطر سياسياً والمستجيب لاحتياج القارة التنموي، مقارنة مع جمود وتراجع الحضور الاقتصادي الغربي والذي لم يحدث مقارباته في قراءة تحولات الاقتصاد السياسي في القارة.

أما عربياً، فتشير الورقة إلى عودة مصر المتصاعدة الى القارة، فرغم أن مصر ليست الفاعل العربي الأكبر اقتصادياً في القارة، إلا أنها الأبرز في ظل ثقل القاهرة الاقتصادي وطبيعة مشاريعها الاستراتيجية في قلب أفريقيا، والتي تقوم على شراكات طويلة الامد خاصة في قطاعات البنية التحتية والطاقة، كما تلتفت الورقة إلى سعي الجزائر إلى استثمار أفريقيا لتنويع استثماراتها والخروج من الاعتماد المكثف على إيرادات الطاقة.

وتشير الورقة الى طبيعة وتركيبة وتكوينات التغلغل الإسرائيلي في القارة، المرتكز على قطاعات الأمن وتكنولوجيا الزراعة، والدعم التنموي بشكل أساسي.

الكلمات مفتاحية: أفريقيا؛ الصين؛ الاقتصاد السياسي؛ الهيمنة؛ الاتحاد الأفريقي.

Abstract:

Africa has experienced structural changes in the economies of its nations and continental blocs over the past 20 years, as well as changes in the regions that are impacted and influenced by the players in the global economy. This paper intends to analyze the political economy of the key international and Arab economic players in Africa as well as the structural and functional changes that have occurred in the regional economic arenas. The most significant of these players are the United States, Europe, India, and China, which have a growing economic and political impact in Africa, as well as on the Arabs Egypt, Algeria, Morocco, and the Arab Gulf states, with particular reference to the penetration of Israel in the continent.

The paper evaluates the stagnation and decline of the Western economic presence, which did not develop its approaches to reading the transformations of the political economy in the continent.

The paper also explores the escalation of the Chinese economic presence, which is driven, politically framed, and responsive to the needs of the continent's development.

Although Egypt is not the largest economic Arab actor on the continent, it is the most prominent given Cairo's economic weight and the nature of its strategic projects in the heart of Africa, which are based on long-term partnerships, especially in the infrastructure and energy sectors. The paper also highlights Algeria's efforts to broaden its investments and end its reliance on energy revenues, by making investments in Africa.

The paper discusses the nature, direction, and dynamics of Israel's penetration into Africa, which is primarily based on the security, agricultural technology, and development assistance sectors.

Keywords: Africa, China, Political Economy, Domination, African Union.

---

* **المؤلف المرسل.**

1. مقدمة: في فهم الاقتصاد الأفريقي

دوماً ما كان ينظر إلى الاقتصاد الأفريقي على أنه هامشي في النظام الاقتصادي العالمي من حيث الفعل والتأثير والانتفاع، ولعل أكثر من لفت الى هذا التهميش كان سمير أمين من خلال نظريته المرتبطة بالمركز والأطراف، إذ يرى أمين أن أفريقيا لم تبرح موقعها كطرف مهمش في النظام الاقتصادي الدولي الرأسمالي، على عكس فواعل مركزية في آسيا استطاعت أن تكون أطراف أولى فاعلة في منظومة التصنيع والانتاج الدولية.

لا يمكن مقارنة معدلات النمو في قوى الإنتاج، وفق أمين، بين المركز والاطراف، فالأخيرة ذات وتيرة نمو بطيئ وانتقائي لقوى الانتاج المحلية، على نحو يخدم دورها الوظيفي في الاقتصاد الرأسمالي، فقوى الاقتصاد الغالبة تحكم نمط الانتاج العالمي وتدير عملية التجانس اللازمة لفاعليتها.

وهنا يقدم أمين المركز كحاصل تاريخي مهيمن مستند إلى قواعد ليبرالية قادر على المراكمة الفاعلة لقوى الإنتاج، بمقابل الأطراف وهي المناطق المندمجة بالاقتصاد العالمي والعاجزة عن المراكمة الفاعلة، والهشة امام تأثير العامل الخارجي على مستوى التراكم الانتقائي. مشيراً إلى أن وحدات التراكم اللامركزية لا تستطيع أن تعمل مستقلة ودون الانصياع لشروط التنظيم الاقتصادي الرأسمالي الدولي[1].

يرى أمين أن محاولات الاستقلال والسيطرة على التراكم لم تنجح في معظم الدول الأفريقية، رغم نجاح العديد من الدول إحداث اختراقات وتراكم كمي في قوى الإنتاج، إلا أن هذا التراكم لم يكن محكومة بالمحددات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية القائمة على الاستقلال، و لم تقم البرجوازيات المحلية هنا إلا بالنمو غير المشروط الرامي للانخراط في الاقتصاد الدولي الرأسمالي دون شروط، ما عزز التبعية الاقتصادية وعمق الشروخ في عملية الانتاج[2].

تتسق أطروحات الاستعمار الداخلي- والتي هي جزء من نظريات التنمية الأخرى- والتبعية وما قدمه أمين حول حول التنمية غير المتكافئة والعلاقة بين المركز المتقدم- الاستعماري- والأطراف المستهدفة والتي كانت تحت استعمار تقليدي لفترة أو لأخرى، من هنا فالاستعمار الداخلي صيغة من صيغ الاستعمار الخارجي، فيشير رودولفو ستيفنهاجن "Rodolfo Stavenhangen" إلى أن الاستعمار الداخلي صيغة من صيغ توسع رأس المال العالمي يتطلب التنمية غير المتكافئة وفق النموذج الرأسمالي للهيمنة، ويذهب دوس سانتوس "Dos Santos" إلى أن التبعية أكثر شمولاً كونها تقوم على تشكل بنى الاقتصاد العالمي الممكنة لبعض الدول من حصد الامتيازات الاقتصادية وإحداث التنمية على حساب غيرها[3].

من المهم هنا الإحالة إلى إيمانويل واليرستين "Immanuel Wallerstein" حول دول شبه الأطراف، والتي يقدمها كمساحة وسيطة تقوم بدور مركزي في منع الاستقطاب بين دول الأطراف ودول المركز، وتحفز بناء وتطوير التحالفات بين دول الأطراف لتحقيق مصالح هذه الدول في مواجهة المركز، كما أنها تقوم – أي دول شبه الأطراف- بتوفير قواعد استثمار صناعي جذابة للدول الصناعية بأجور منخفضة، تسمح بجذب رأس المال اليها[4].

وفي هذا السياق، يشير تايلور "Taylor" الى أن النمو في الاقتصاد الأفريقي لم يكن مستداماً في ذروته، كونه اعتمد على التجارة لا الانتاج، و لم يؤسس بفوائضه المالية لقواعد انتاجية فاعلة ومستدامة، معتبراً أن النمو بالاقتصاد الأفريقي مرتبط بالترابط المتصاعد في بنى وهياكل الاقتصاد الدولي[5].

في المقابل، لم يعد بناء اقتصاد وطني مستقل ومكتفٍ ذاتياً خيار في ظل العولمة، وهنا يشير رودريك "Rodrik" إلى أن الصلة أصبحت وثيقة للغاية بين القواعد والمكونات ومراكز الثقل الاقتصادية الدولية والمحلية، ما جعل من هامش مناورة الحكومات محدود، ووضع العولمة في موضع متقدم كخيار عقلاني لمراكز صنع القرار. إلى جانب ذلك، وضعت أزمة الرهن العقاري عام 2008 الاقتصاديات الكبرى تحت المجهر، بعد تراجع هالة الربط بين الديمقراطية والتنمية الاقتصادية، ذلك أن الأزمة كشفت عن عورات اقتصاديات الديمقراطيات الكبرى كاللامساواة وسطوة نخب رجال الاعمال وتراجع قاعدة التمثيل الحقيقي للديمقراطيات، وهذا ما دفع أيضاً لإعادة قراءة فرص التنمية في دول الاطراف، ومنها أفريقيا[6].

يدفع لاري سامرز "Larry Sammurs" باتجاه "القومية الاقتصادية المسؤولة" كمدخل فاعل لاستفادة الدول بشكل مخطط له وفاعل من مرتكزات وثمار الاقتصاديات الدولية، وهذا ما تعكسه التحولات في رؤية أفريقيا، على مستوى تكتلاتها واتحادها وعلى مستوى دولها أيضاً، لموقعها ودورها في الاقتصاد الدولي[7].

وهنا، يرى تيموثي شاو "Timothy Shaw" أن الأزمات الاقتصادية في منطقة اليورو، وما تلاها من تبعات وأزمات على مستوى القارة، مثل خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي، وصعود دونالد ترامب الى سدة الحكم في الولايات المتحدة الأميركية عام 2016، وتصاعد ثقل دول البريكس الاقتصادي، كلها شكلت عوامل مجتمعة دفعت الاقتصاد الأفريقي لإعادة انتاج نفسه وقواعده، والانتقال الى الإقليمية الاقتصادية، والتكامل، ومخاطبة المراكز الاقتصادية الدولي بشكل جمعي، والبحث عن التكنولوجيا وتحولات هياكل الانتاج الدولية، ما يدفع باتجاه ضرورة تقديم تعريف أفريقي للاقتصاد السياسي، وللعلاقات الدولية بشكل عام، بعيداً عن المنظور الغربي والقوالب السابقة، تاخذ بعين الاعتبار التحولات المذكورة والتحولات التي شهدتها الدولة الأفريقية داخلياً، وتراعي فاعلية الفواعل غير الدولانيين والتكنولوجيا بشكل واضح[8].

2. الاقتصاد السياسي في أفريقيا: تطورات في البنية والوظائف

شهدت أفريقيا خلال العقدين الأخيرين عدة تطورات مهمة حولت القارة إلى منطقة تنافس اقتصادي وسياسي مركزية، وقلصت قدرة قوة دولية عظمى على الهيمنة على القارة أو الاستئثار بامتياز العلاقة مع أقطابها، هذه التطورات جاءت مدفوعة بميل أفريقيا بشكل عام إلى الاستقرار السياسي من خلال تراجع الانقلابات العسكرية والحروب الأهلية التي عصفت بالقارة بشكل كبير حتى نهاية القرن الفائت، وتحولت الانقلابات والحروب الأهلية إلى جيوب داخل القارة بعد أن كانت تشكل الحالة العامة سابقاً.

خلقت حالة الاستقرار النسبية والقدرة على التنبؤ والتخطيط السياسي والاقتصادي فرصة للقارة من أجل استثمار مواردها، ما أدى لتطور ثان تمثل في تصاعد موقع الموارد الأفريقية في بورصة الاقتصاد الدولي، وأدى لتنافس القوى الاقتصادية الكبرى على هذه الموارد استخراجاً وحيازة وتوظيفاً، وهذا ما ترافق مع صعود سريع ونوعي للاعبين مركزيين على ساحة الاقتصاد الدولي أهمهم الصين التي حازت على مساحات واسعة من الاقتصاد الأفريقي.

وجاءت هذه التحولات الهامة في أفريقيا بالتزامن مع انتشار الثورة الرقمية، فانخرطت دول عديدة من القارة في عملية تطوير بناها وهياكلها الاقتصادية لتوائم هذه الثورة وتعزز من فرصها في جذب الاستثمارات والانخراط الفعال في النظام الاقتصادي الدولي من جهة، والعمل على التعاون والتكامل القاري من جهة أخرى، ما شكل تطوراً مهماً في فهم الدولة للاقتصاد وتطوير أدوارها وعلاقتها مع الاقتصاد الدولي.

وعلى مستوى الاستقرار السياسي في القارة، شهدت الفترة 1991-2001 حوالي 13 انقلاباً ناجحاً و34 محاولة انقلابية فاشلة، ويزداد العدد كلما انتقلنا الى عقود ما بعد الاستقلال كما في الجدول أدناه، فيما لم تشهد أفريقيا منذ العام 2010 إلا ست انقلابات ناجحة، بعضها جاء مدفوعاً بدعم شعبي

لتدخل الجيش لإسقاط السلطويات كما في السودان عام 2019، إلى جانب 27 محاولة انقلابية لم تنجح في ذات الفترة.

جدول 1 الانقلابات العسكرية في إفريقيا

الفترة الزمنية	الانقلابات الناجحة	المحاولات الانقلابية الفاشلة
1970-1961	23	12
1980-1971	27	30
1990-1981	15	34
2001-1991	13	34
2020-2010	6	27

وبالتوازي مع تراجع معدلات الانقلابات الناجحة في إفريقيا، أظهرت أفريقيا ازدياداً، ولو بطيئاً، في عدد الدول الديمقراطية والماضية بتحول ديمقراطي، وهذا تحول يبرز بدول جنوب وغرب إفريقيا بشكل خاص، ولكن وبالمجمل فإن حوالي 22 دولة إفريقية تشهد ديمقراطية وفي معظمها غير مكتملة[9]. وبهذا ما يزال التحول الديمقراطي تحدياً يواجه القارة بشكل عام رغم التطور البطيء بهذا المجال.

إن حالة الاستقرار السياسي النسبية العامة لا تزال غير مستدامة، تواجهها تحديات سياسية ترتبط بالبنية الإثنية والقبلية للدولة في إفريقيا، فشهد العام 2018 مثلاً 21 نزاعاً داخلياً مسلحاً، في معظمها نزاعات اثنية انفصالية[10]. وفاقمت هذه النزاعات أزمات الدول والضغوط عليها من خلال الإنفاق العسكري وازمات النزوح واللجوء وتعطيل الاستثمار في مواقع النزاعات، إلا أن اللافت أن هذه النزاعات تقلصت على مستوى الأثر والحجم والنطاق لتصبح نزاعات داخلية قابلة للسيطرة بشكل عام من قبل الدولة المركزية، وموسمية في بعض الحالات، أي أنها لا تتعارض والصورة العامة للاستقرار السياسي في القارة.

وخلال العقدين الفائتين، خلقت حالة الاستقرار النسبي في إفريقيا تفعيلاً لعمل مجموعات التعاون الإقليمي في القارة بهدف تعزيز التكامل الاقتصادي اللامركزي في القارة وصولاً الى بناء منطقة تجارة حرة قارية تشمل كافة الدول. وتفاوتت المجموعات من حيث الفاعلية والنشاط والعضوية كما يوضح الجدول أدناه، إلا أن الأهم أن جهود التعاون الاقتصادي المشترك في أقاليم القارة تتكامل وجهود التعاون الاقتصادي القاري المشترك.

جدول2 : التجمعات الاقتصادية في افريقيا واعضائها

التجمع	الدول الأعضاء
الجماعة الاقتصادية لدول وسط إفريقيا ECCAS	أنجولا، بوروندي، الكاميرون، إفريقيا الوسطى، الكونغو الشعبية، غينيا الاستوائية، الجابون، رواندا، ساوتومي وبرنسيت، تشاد، الكونغو الديمقراطي،
جماعة شرق إفريقيا EAC	أوغندا، كينيا، تنزانيا، رواندا، بوروندي، جنوب السودان.
الهيئة الحكومية للتنمية EGAD	جيبوتي، كينيا، اثيوبيا، الصومال، أوغندا، السودان، ارتريا، جنوب السودان.
الجماعة الاقتصادية لجنوب إفريقيا ECOWAS	بينين، بوركينافاسو، الرأس الأخضر، كوت ديفوار، جامبيا، غانا، غينيا، توغو، غينيا بيساو، ليبريا، مالي، النيجر، نيجيريا، السنغال، سيراليون.
جماعة التنمية للجنوب الإفريقي SADC	أنجولا، بتسوانا، ليسوتو، مالاوي، موزمبيق، سوازيلاند، تنزانيا، زامبيا، زيمبابوي، جنوب افريقيا، موريشيوس، سيشل، الكونغو الديمقراطية، مدغشقر، ناميبيا.
السوق المشتركة للشرق والجنوب الإفريقي COMESA	مصر، بوروندي، كينيا، موريشيوس، الصومال، زيمبابوي، جزر القمر، ارتريا، ليبيا، رواندا، تونس، جيبوتي، اثيوبيا، مدغشقر، سيشل، اوغندا، الكونغو الديمقراطية، اسواتيني، مالاوي، السودان، زامبيا.
الاتحاد المغاربي AMU	المغرب، موريتانيا، الجزائر، تونس، ليبيا.
تجمع دول الساحل والصحراء CEN-SAD	جزر القمر، جيبوتي، ارتريا، كينيا، الصومال، افريقيا الوسطى، تشاد، مصر، ليبيا، المغرب، ساوتومي وبرنسيت، السودان، تونس، بينين، بوركينافاسو، كوت ديفوار، جامبيا، غانا، غينيا، غينيا بيساو، ليبريا، مالي، موريتانيا، نيجيريا، النيجر، السنغال، سيراليون، توغو.

شهدت جهود التكامل الإفريقي الاقتصادي تطوراً جزئياً عبر هذه التكتلات من جهة، وعبر العلاقات الاقتصادية الإفريقية مع الاقتصاد العالمي من جهة أخرى، ما أنتج متوسط معدل نمو سنوي في الناتج المحلي الإجمالي وصل الى حوالي 4.6% منذ العام 2000، ما وضع أفريقيا كثاني أسرع قارة نمواً بالعالم، ومن المتوقع ان يصل حجم الاقتصاد الكلي في العام 2025، وفق تقديرات صندوق النقد الدولي، الى حوالي 5 تريليون دولار، مع وصول حجم الاستهلاك الفردي المجمل الى حوالي 2.1 تريليون دولار[11]، فيما شهدت

أنماط الإنتاج أيضاً تحولاً مهماً تمثل في تشكيل الطلب المحلي 69% من هذا النمو، مع انتعاش كبير في الإنتاج والتصنيع دون الاكتفاء فقط بتصدير المواد الخام ومدخلات عمليات الإنتاج للأسواق العالمية[12].

وفي هذا السياق، شهدت القارة انتعاشة كبيرة في تنويع مصادر الإنتاج، فتطور قطاع المنشآت الصناعية الصغيرة والمتوسطة، وعملت المشاريع الريادية على استثمار فرصة التطور القاري واعتمدت على تنويع أسواقها داخلياً، فقفزت قيمة المشاريع الناشئة في مجال تكنولوجيا المعلومات في القارة من حوالي 560 مليون دولار في العام 2017 إلى حوالي 1.2 مليار دولار في العام 2018[13]. ورغم هذه الانتعاشات إلا أن التجارة البينية بين الدول الإفريقية ما تزال تمتلك فرصاً هائلة للتوسع داخلياً، إذ أنها لم تتجاوز 11.6 مليار دولار في العام 2016.

قادت التطورات التي شهدتها التكتلات داخل القارة، وتبني الاتحاد الإفريقي للعمل الاقتصادي المشترك، إلى ذهاب الاتحاد خطوة إلى الأمام في العام 2018 من خلال تبني مشروع منطقة تجارة حرة توحد أسواق القارة بالكامل (AFCFTA)، وقعت على المشروع 49 دولة تبنت إطاراً عمل لتوحيد الأسواق ورفع الحواجز أمام حركة البضائع ورجال الأعمال[14]. وفي العام 2015، سبق هذا التوقيع اتفاق جمع التكتلات الإفريقية الثلاث الكبرى COMESA و SADC و EAC قضى بدمجها بما يشمل 26 دولة، شكل ناتجها المحلي الإجمالي لها 60% من ناتج القارة، وتضم 57% من مجمل سكان إفريقيا[15].

ورغم هذا الاتفاق المبدئي، إلا أن عملية التوقيع النهائي على اتفاقية منطقة التجارة الحرة للقارة تعثر حتى العام 2018، حين وقعت عليه 43 دولة إفريقية على اتفاقية التجارة الحرة القارية بصيغتها النهائية، مع تفاوت التطبيق الفعلي على مستوى القارة. فيما تلقت جهود العمل الإفريقي الاقتصادي المشترك ضربة كبيرة في العام 2020، تثملت بخسارة في الناتج المحلي الإجمالي على مستوى القارة تتراوح بين 145.5 مليار دولار و189.7 مليار دولار بفعل تداعيات جائحة كورونا، من أصل 2.59 ترليون دولار كانت متوقعة كناتج محلي اجمالي قبل الجائحة[16]، وهذا ما فاقم العجز بالموازنات العامة على مستوى القارة لتزداد بحوالي 122 مليار دولار، فيما صعدت المديونية العامة بمعدل 10% على مستوى دول إفريقيا بشكل عام[17].

جذبت هذه المؤشرات الاقتصادية المتقدمة قوى دولية وإقليمية الى القارة، كما زادت من التفات الفواعل القاريين الى قلب أفريقيا كبديل عن الشراكات خارج القارة، لكن الالتفات الاهم جاء من الصين التي جاءت أفريقيا في قلب خطتها الواعدة، مبادرة الحزام والطريق، والتي تتطلع من خلالها لتسيد الاقتصاد الدولي حتى 2048، وجاء هذا الحضور على حساب الفواعل الدوليين التقليديين في القارة، خاصة أوروبا

والولايات المتحدة ولو بشكل نسبي ومتدرج، أما قارياً فبرزت العودة المصرية القوية الى القارة بحضور اقتصادي استثماري وشراكات واعدة ومنافسة.

3. أوروبا: شريك يواجه صعوبات

تتربع كل من الاتحاد الأوروبي والصين والهند والولايات المتحدة على رأس هرم شركاء افريقيا التجاريين، وخلال العقود الستة الفائتة، كانت دول الاتحاد الأوروبي[18]، بدوله الـ27، الشريك المركزي لإفريقيا على مستويات التبادل التجاري المباشر ودعم المشاريع، ويرجع هذا الى عدة أسباب منها تمسك العديد من الدول الأوروبية، وأهمها بريطانيا وفرنسا، بمساحات نفوذها في مستعمراتها السابقة، إضافة الى القرب الجغرافي بين القارتين ما يخفض تكلفة النقل التجاري. ففي العام 2018 بلغت قيمة الصادرات الأوروبية الى إفريقيا 152 مليار يورو، فيما بلغت قيمة الواردات الأوروبية من افريقيا 151 مليار يورو.

وكما يظهر الرسم البياني ادناه، شهد التبادل التجاري بين افريقيا وأوروبا استقراراً نسبياً خلال السنوات 2008-2018، وامتاز هذا التبادل التجاري بصعود الصادرات الإفريقية الى أوروبا بشكل متدرج حتى انخفض فائض الميزان التجاري لصالح أوروبا الى مليار يورو فقط في العام 2018.

رسم توضيحي1 : التبادل التجاري بين أوروبا وإفريقيا (2008-2018)[19]

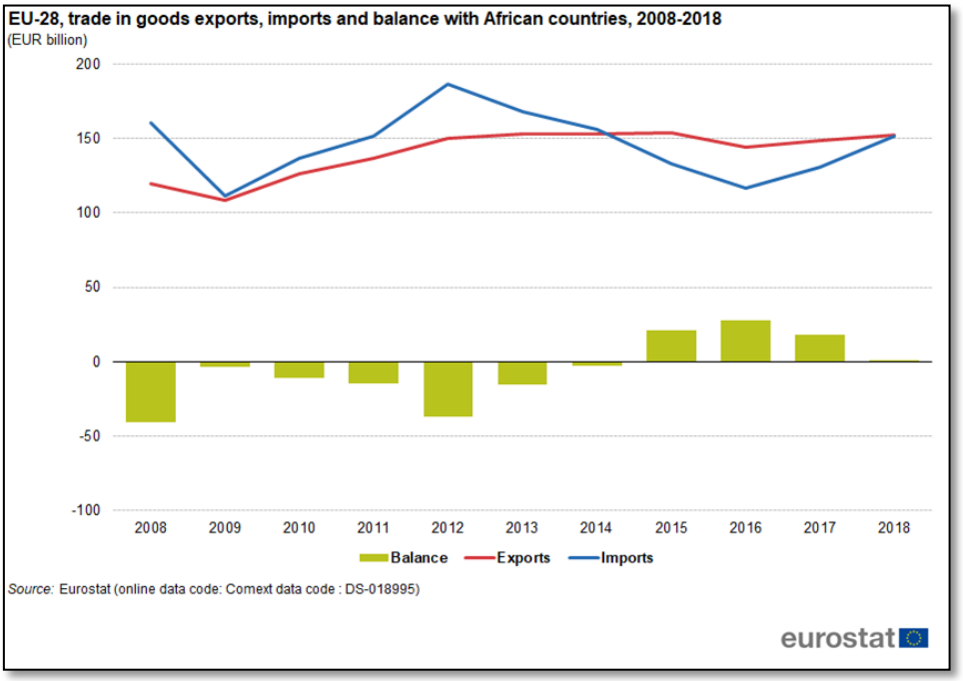

ويعد الاتحاد الأوروبي شريكاً مركزياً في الاستثمار بإفريقيا، اذ تشكل الاستثمارات الأوروبي في إفريقيا 40% من مجمل الاستثمارات الخارجية في القارة بما يقدر بحوالي 261 مليار يورو، وتشكل اتفاقيات الشراكة الاقتصادية "EPAs" اطاراً مرناً للعلاقة الأوروبية مع الدول الإفريقية، كما مثلت اتفاقيات الجوار الأوروبي إطاراً فعالاً للعمل الاقتصادي المشترك مع دول شمال إفريقيا. ومن هنا، تعد أوروبا من كبار الداعمين لمشروع منطقة التجارة الحرة القارية في إفريقيا، كون هكذا وحدة جمركية تعزز من التعاون الاقتصادي بين القارتين وفق اتفاقيات جامعة وملزمة لكافة الدول الأعضاء. فوفق ما يرى مفوض التجارة الأوروبي "فيل هوجان"، فإن رؤية الاتحاد الأوروبي للعلاقة الاقتصادية مع افريقيا تتمثل في منطقة تجارة حرة واسعة تجمع القارتين[20].

عند قراءة العلاقات الأوروبية الأفريقية لا بد من الوقوف ملياً عند فرنسا، والتي ما زالت تحافظ على حضورها القوي في أفريقيا، خاصة في مستعمراتها السابقة، اذ تقوم هذه العلاقة على التأكد من اعتماد معظم مستعمراتها السابقة على الاقتصاد الفرنسي، والاعتماد عسكرياً بشكل أو بآخر على فرنسا، وضمان فتح الأبواب أمام المشاريع الفرنسية، وهذا يشمل 14 دولة في غرب ووسط القارة.

ألمانيا، الشريك الأوروبي الأول لأفريقيا، تستثمر حوالي 9 مليارات دولار سنوياً في القارة، ولديها حوالي 1000 شركة فاعلة في أفريقيا، إلا أنها ما زالت بعيدة عن الظهور كقطب اقتصادي مركزي في أفريقيا، أما فرنسا فتعد الثانية أوروبيا في حجم الصادرات إلى أفريقيا بحوالي 5.6 مليار يورو سنوياً، تحتفظ معظم المستعمرات الفرنسية السابقة في أفريقيا بما لا يقل عن 50% من احتياطي عملاتها في الخزانة الفرنسية، وهذا ما يجعل باريس تحتفظ بحوالي 500 مليار دولار من أموال مستعمراتها السابقة، ولا تسمح للدول المودعة بالوصول إلا لحوالي 15% من المبلغ، فيما تغطي الدول احتياجاتها بالاقتراض وفق أسعار فائدة تجارية، كما تمتلك فرنسا وفق اتفاقياتها مع مستعمراتها السابقة في القارة الحق والأولوية بشراء الموارد الطبيعية، وهذا ما يفسر الحضور العسكري الفرنسي في العديد من الدول الأفريقية تحت باب مكافحة الإرهاب[21].

عملياً، تواجه فرنسا صعوبات في نسج علاقات اقتصادية مريحة مع أفريقيا، ومرد ذلك إلى التركة الكولونيالية أولاً وما انتجت من علاقة اتسمت بالاستغلال وفق ما ترى النخب الأفريقية، وعدم قدرة الاقتصاد الفرنسي على المواكبة والتعامل بمرونة مع الاحتياج والخصوصية الافريقية، وهذا ما دفع الرئيس الفرنسي إيميل ماكرون في أيار "مايو" الماضي الى زيارة دول أفريقية أهمها رواندا، في زيارة حاول من خلالها تلميع صورة بلاده التي تحملها أطراف روندية مسؤولية مباشرة عن دعم التطهير العرقي الذي شهدته البلاد في تسعينيات القرن الفائت. وفي ذات السياق عقدت القمة الأفريقية الفرنسية الثامنة والعشرون بشكل مختلف،

جمع حوالي 3000 شخصية مؤثرة وشاب أفريقي وبحضور الرئيس الفرنسي، وهذا ما يفسر أن تولى الإشراف على القمة المفكر الكاميروني ما بعد الحداثي أشيل مبيمبي، المعروف بنقده لمنظومة الاستعمار ومكوناته[22].

ايضاً، حاولت فرنسا استثمار مباحثات صندوق النقد الدولي حول الموارد المخصصة دولياً للتعافي من جائحة كورونا لتظهر دعمها لأفريقيا، ففي قمة احتضنتها باريس بحضور عدد من الرؤساء الافارقة أكدت باريس على العمل المشترك بهدف رفع حصة القارة من التمويل المذكور من حوالي 39 مليار دولار إلى 100 مليار دولار، من أصل 650 مليار دولار خصصت دولياً لهذا الغرض كحقوق سحب خاصة للدول[23].

من المهم الإشارة إلى أن القراءة أعلاه تشمل بريطانيا، لكن خروج الأخيرة من الاتحاد الأوروبي أدى إلى انخفاض حجم التبادل التجاري والاستثمارات الأوروبية في أفريقيا بشكل كبير، فبريطانيا تمتلك تأثيراً وارتباطاً بحوالي 19 دولة أفريقية عضوة في اتحاد الكومنولث، وفي القمة البريطانية الافريقية التي عقدت في كانون ثاني "يناير" 2020، أعلنت لندن عن 27 مشروعاً بحجم استثمار متوقع يصل الى 6.5 مليار دولار في القارة[24]، فوصلت صادرات لندن الى أفريقيا عام 2019 الى حوالي 18.9 مليار جنيه إسترليني، مقابل 17.3 مليار جنيه إسترليني وصلت بريطانيا كواردات من القارة[25].

شكل خروج بريطانيا ضربة للمنظومة الاقتصادية الأوروبية المشتركة وسياساتها الخارجية، لكن أيضاً وفي جذور العلاقة بين أفريقيا وأوروبا، كان ينظر الى هذه العلاقة على أنها غير متوزانة وغير عادلة، وينظر إلى أن العلاقة الاقتصادية مع أوروبا تعمق تبعية أفريقيا التي تصدر مواردها الطبيعية دون استيراد تكنولوجيا الإنتاج اللازمة من أوروبا. يضاف الى ذلك التوتر في العلاقة بين الجانبين بسبب قضايا الهجرة غير الشرعية من أفريقيا وتبعاتها، وهذا ما يفسر تأجيل القمة الأوروبية الأفريقية التي كان من المقرر عام 2020، وتعطل توقيع اتفاقات تعاون مشترك[26]، وهذا ما يفسر توجه دول شمال أفريقيا ذات القرب الجغرافي لأوروبا، الى قلب افريقيا في استثماراتها وتبادلاتها التجارية عوضاً عن أوروبا.

4. الولايات المتحدة: التفات موسمي إلى أفريقيا

شهد العقدان الأخيران تحولاً في العلاقة التجارية الأميركية الإفريقية تمثل بارتفاع الصادرات الأميركية إلى الأسواق الأفريقية بشكل مطرد حتى العام 2015، فقد كان السوق الإفريقي محدود الاستيراد السلعي من الولايات المتحدة الأميركية مع اختلال في الميزان التجاري لصالح صادرات الدول الإفريقية إلى الولايات المتحدة، فمال الميزان التجاري لصالح إفريقيا في العام 2000 بحوالي 16.6 مليار دولار بفضل صادرات

القارة إلى أميركا التي بلغت 27.6 مليار مقابل حوالي 10.9 مليار دولار من الواردات القادمة من السوق الأميركي[27].

وبشكل متدرج، ارتفعت حصة المنتج الأميركي في الأسواق الإفريقية، فبلغت الواردات الإفريقية من أميركا في العام 2005 حوالي 14.5 مليار دولار، وفي العام 2010 حوالي 28.3 مليار دولار، وفي العام 2014 حوالي 38 مليار دولار، إلا أن الأعوام 2015-2020 شهدت انحداراً بواردات إفريقيا من الولايات المتحدة التي بلغت حوالي 27 مليار دولار عام 2015، وانخفضت وصولاً إلى حوالي 20 مليار دولار فقط[28] في العام 2020[29].

وفي المقابل، وصلت الصادرات الإفريقية الى الولايات المتحدة ذروتها في العام 2008 اذ بلغت حوالي 113 مليار دولار، كما مال الميزان التجاري في تلك السنة لصالح إفريقيا بحوالي 85 مليار دولار، فيما تراجعت الصادرات الى حوالي 30 مليار دولار في العام 2019، وانحسر الفائض التجاري الى حوالي 3 مليارات دولار[30].

شكل وصول باراك أوباما لرئاسة الولايات المتحدة في العام 2008 دفعة كبيرة للعلاقات الإفريقية الأميركية، ففي العام 2014 عقدت القمة الإفريقية الأميركية الأولى في واشنطن بحضور 40 رئيس أفريقي، ونتج عنها التزام الولايات المتحدة بحوالي 14 مليار دولار تقدم نصفها لتمويل الحكومات، إلا أن ما وصل إلى إفريقيا من هذه الالتزامات كان محدوداً ولعدد قليل من الدول[31].

لاحقاً، ومع وصول الرئيس الأميركي السابق دونالد ترامب الى سدة الحكم، لم تشهد العلاقات الأميركية الأفريقية تحولاً أو تجذيراً استراتيجياً، فأولويات واشنطن انصبت بشكل أساسي على مواجهة الصين على الأراضي الأميركية من خلال الحمائية الاقتصادية بمواجهة الواردات من بيكين، وعلى مستوى محاولة الاشتباك مع الصين في محيط الأخيرة الآسيوي وفي أوروبا بشكل أساسي، وهذا ما جعل أفريقيا تتراجع على سلم أولويات التركيز السياسي والاقتصادي الأميركي. لا تنظر الولايات المتحدة إلى إفريقيا ككتلة واحدة، ما يدفعها لإقامة علاقات استراتيجية نوعية مع بعض الدول في سياق جيوسياسي، تحدد هذه العلاقات بالموقع الاستراتيجي وعلاقته بمواقع الملاحة من جهة، ومكافحة الإرهاب من جهة أخرى. فتلتفت الولايات المتحدة إلى شمال إفريقيا ومنطقة القرن الإفريقي كمناطق نفوذ وسيطرة، ما يفسر علاقات الولايات المتحدة الاستراتيجية بمصر على سبيل المثال، ذات الموقع الاستراتيجي المسيطرة على المضائق، وعلى عكس الصين تهمل دول قلب القارة ولا تنظر إليها بشكل استراتيجي.

ولا يقدم الرئيس "جو بايدن" أية إشارات لوضع أفريقيا في مركز متقدم في السياسة الخارجية الأميركية، بل يكتفي بتدخلات في قضايا تمس الرؤية الأمنية الاستراتيجية الأميركية، وهنا يأتي تعيين مبعوث أميركي للقرن الأفريقي، وهذا ما عكف عليه رؤساء الولايات المتحدة منذ جورج بوش الأب، حيث كان الاهتمام بالقارة محدود ويتمثل في مبادرات موسمية[32].

يمتلك الرئيس بايدن عدة أدوات لتطوير العلاقات الاقتصادية الأفريقية الأميركية، منها صندوق Prosper Africa الذي يوفر ما بين 500 مليون دولار و750 مليون دولار للعمل في مجال التنمية ومواجهة تداعيات جائحة كورونا، والمؤسسة الأميركية الجديدة لتمويل التنمية الدولية، والتي تمتلك مقدرات واستثمارات دولية بحوالي 60 مليار دولار، وهذه أدوات مهمة لمواجهة النفوذ الصيني الذي يتمثل بوصول حجم التبادل التجاري الصيني مع أفريقيا الى ثلاثة أضعاف التبادل التجاري الأميركي الأفريقي عام 2018[33]. ورغم وجود عدد من السياسيين البارزين في إدارة الرئيس بايدن، وعلى رأسهم وزير الخارجية أنتوني بلينكن، من المتشجعين لتطوير العلاقات مع أفريقيا وتعميقها، لأسباب مختلفة أهمها مواجهة الصين، إلا أن الولايات المتحدة لا تبدي أية مؤشرات لتحول عميق في شكل ومحددات هذه العلاقة.

إن القراءة الجيوسياسية الأميركية لأفريقيا تفصل جنوب الصحراء عن شمال القارة، الذي يتم التعامل معه كجزء من الشرق الأوسط الكبير، كما أن الولايات المتحدة تعجز حتى اللحظة عن مواجهة الصين اقتصادياً في أفريقيا، ولا تستطيع تقديم ما تقدمه الصين من منح ومساعدات وتعاون تجاري وعسكري. إلى جانب ذلك، فإن الولايات المتحدة ستحتاج جهداً إضافياً لترميم صورتها في القارة و"تنظيف" تركة ترامب التي شهدت استخدام الرئيس الأميركي لغة غير دبلوماسية ومسيئة لوصف أفريقيا، ومنها وصفه لدول القارة بأنها "قذرة"[34].

5. الصين: أفريقيا مركزية في "الحزام والطريق"

يعود تاريخ العلاقات بين جمهورية الصين الشعبية والدول الافريقية إلى الخمسينيات، حيث دعمت الصين الحركات التحريرية الافريقية ضد الامبريالية والقوى الاستعمارية التقليدية، وساهم مؤتمر باندونغ باندونسيا عام 1955 في تسريع وتيرة الاعتراف بالصين الجديدة من قبل بعض الدول الافريقية، إلا ان التوجهات الايديويوجية للسياسة الخارجية الصين لم تعزيز بشكل كبير العلاقات الصينية- الافريقية. حيث ركزت السياسية الصينية في افريقيا خلال فترتي الخمسينيات والستينيات على تعزيز المصالح السياسية والأيديولوجية، والتي تمثلت في الاعتراف بالصين الجديدة، ودعم الصين في المحافل الدولية، والسياسية الأيديولوجية التي كان يتبنها الرئيس ماو وهي تعزيز العلاقات مع الدول الشيوعية ضد الامبريالية. ولكن أضرت هذه السياسة بسيادتها كدولة مستقلة وزاد من القوى العدوانية المعادية للغرب وعانت من التخلف

الاقتصادي. كما أن الصراع الدبلوماسي بين الصين والاتحاد السوفيتي، عزز دعم بكين لمنظمات حركات التحرير الوطني في بعض الدول لمقاومة نفوذ الاتحاد السوفياتي في القارة، مثل أنغولا وزيمبابوي. وفي الستينات، تبنت الصين المبادئ الخمسة للتعايش السلمي مع الدول الافريقية، والتي شملت عدم مبدأ التدخل ورفض المشاركة في بعثات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة.[35]

وفي أواخر السبعينيات، عدلت الصين سياستها تجاه القارة الأفريقية، حيث تخلت عن أيديولوجية الثورة العالمية وبدأت في استعادة علاقتها مع الدول الأفريقية. ساعدت الدول الأفريقية بكين على الحصول على مقعدها الشرعي في الأمم المتحدة وكسر العزلة الدولية التي فرضتها أمريكا والغرب على الصين الجديدة مقابل دعمها النظام في تايوان.[36] تبنى دنغ شياو بينغ سياسة التركيز على التنمية الاقتصادية والتحديث، وسعى إلى تحويلها إلى مركز مستقل للسلطة من خلال التنمية الاقتصادية والقدرات العسكرية. واطلاق سياسة الإصلاح والانفتاح، والتي أسفر عنها تحولات في السياسة الخارجية الصينية، واقامت علاقات دبلوماسية من الولايات المتحدة الامريكية وبعض الدول الغربية. ركزت الصين على الإصلاح الداخلي والانفتاح الخارجي لدعم سياسة "الإصلاح والانفتاح"، واعتبرت التنمية الاقتصادية المستدامة الضامن الأساسي لأمن النظام والاستقرار السياسي والاجتماعي.[37]

وفي التسعينيات، مع تطور الاقتصاد الصيني، وأحداث "تيانمن 1989"، التي فرضت عزلة دولية شديدة على الصين من قبل الولايات المتحدة ودول الغرب، وجدت الصين الدول الافريقية مخرجاً مهماً لكسر هذه العزلة، وتحقيق التنوع الاقتصادي لتقليل الاعتماد على أمريكا والغرب. أصبحت بكين مستورداً مركزياً للمشتقات النفطية مع العام 1993 ، ومستوردًا مركزياً للنفط الخام مع العام 1996[38] .

وساهمت الشركات المملوكة للدولة والقطاع الخاص في تنفيذ استراتيجية "الخروج" المتمثلة في البحث عن الطاقة والاستثمار في النفط والغاز والبنية التحتية. وأصبحت التنمية الاقتصادية المستدامة للصين تعتمد إلى حد كبير على الوصول المستدام إلى الأسواق والموارد الخارجية.[39] كما أدركت الصين أهمية تعديل سياستها الخارجية فيما يخص الشؤون الأمنية الأفريقية منذ أن تضررت مصالحها الوطنية نتيجة للتحولات السياسية التي شهدتها القارة باتجاه الفواعل الغربيين. ففي عام 2000 ، اقترحت الصين "شراكة جديدة ومستقرة طويلة الأمد للمساواة والمنفعة المتبادلة" مع الدول الأفريقية.

أرسلت بيكين أول قوات حفظ سلام غير مقاتلة للانضمام إلى عمليات الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية ، والتي ضمت مهندسين وفريق طبي، ونشرت قوات في ليبيريا ودارفور في تشرين ثاني "ديسمبر" 2003 وتشرين أول "نوفمبر" 2007.[40] وفي عام 2000، وصل حجم التجارة بين الصين وأفريقيا الى حوالي 10 مليارات دولار أمريكي، وواصل هذا الرقم الارتفاع ليصل في عام 2010 إلى

126.9 مليار دولار أمريكي.[41] وفي العام 2006، أطلق الجانبان "نموذجاً جديدًا من الشراكة الاستراتيجية"، تركز بشكل أساسي على التعاون الاقتصادي المشترك، والثقة المتبادلة، والتبادل الثقافي. وفي عام 2012 ، اقترح الرئيس الصيني "هو جينتاو" مبادرة "الشراكة التعاونية بين الصين وأفريقيا من أجل السلام والأمن"، ونشرت بكين ورقتها السياسية الثانية بشأن إفريقيا في عام 2015 والتي نصت على "تطوير شراكة استراتيجية وتعاونية شاملة بين الصين وأفريقيا".

أصبحت الصين الشريك التجاري المركزي لإفريقيا بعد صعود مضطرد خلال العقدين الفائتين، ووصل التبادل في العام 2015 الى 200 مليار دولار، فيما وصلت القيمة عام 2018 الى 185 مليار دولار، وصعدت في العام 2019 الى 192 مليار دولار، وكانت جمهوريات أنغولا وجنوب افريقيا والكونغو أبرز المصدرين الى للصين في العام 2019، فيما كانت نيجيريا أكبر مستورد من الصين في ذات العام تتلوها جنوب افريقيا ومصر. وفي أكتوبر 2021، بلغ حجم التجارة الثنائية بين الصين والقارة الأفريقية حوالي 139.1 مليار دولار.

الرسم البياني 1 : التبادل التجاري الصيني الإفريقي

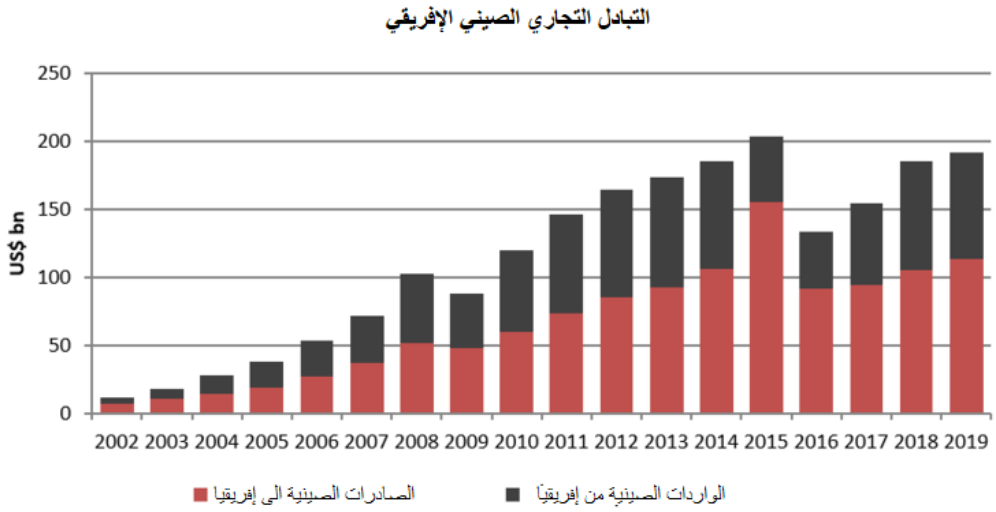

تعتمد الصين على تمويل مشروعاتها بأفريقيا بشكل مباشر عبر منح قروض للدول، وهذا ما جعل بيكين واحدة من كبار دائني القارة بشكل عام، فبلغ عدد المشاريع التي تمولها الصين بين عامي 2000 و2014 حوالي 3000 مشروع في افريقيا من خلال قروض عامة اعطتها للدول الإفريقية بقيمة بلغت 86 مليار

دولار، وفي العام 2015 التزم الرئيس الصيني شي جين بينغ بحوالي 60 مليار دولار لدعم دول القارة ، لتصبح الصين بديلاً مفضلاً للدول الإفريقية من بين دول نادي باريس للدائنين للحصول على التمويل والقروض ما قاد لأن تصل حصة الصين من الديون الإفريقية الى 14%.

أصبحت إفريقيا سوقًا خارجيًا مهمًا بالنسبة للصين، ومورِدًا أساسياً للموارد الخام ومنطقة استثمارًا ساهمت في النمو الاقتصادي للصين، والصين الأن أكبر شريك تجاري لأفريقيا لمدة عشر سنوات متتالية. ويشهد الهيكل التجاري تحسناً بشكل مستمر، من بينها، شكلت صادرات المنتجات الميكانيكية والكهربائية ومنتجات التكنولوجيا الفائقة إلى إفريقيا 56٪ من إجمالي صادرات الصين إلى إفريقيا، وزادت واردات الصين من المنتجات غير المتعلقة بالموارد من إفريقيا زيادة كبيرة. ففي عام 2018 ، ارتفعت واردات الصين من إفريقيا بنسبة 32٪ على أساس سنوي، حيث زادت المنتجات الزراعية بنسبة 22٪.[42]

وكانت أهم عشر دول أفريقية مستوردة من الصين في العام 2019 هي نيجيريا وجنوب إفريقيا ومصر والجزائر وكينيا وغانا والمغرب وليبيريا وتنزانيا وليبيا. وبلغ إجمالي حجم الصادرات الصينية إلى الدول العشر المذكورة أعلاه حوالي 76.407 مليار دولار أمريكي ، ما يمثل 67.70٪ من إجمالي صادرات الصين إلى القارة في العام 2019. وجاءت نيجيريا تليها جنوب إفريقيا كأكبر وجهات للصادرات الصينية إلى إفريقيا[43]. أما على مستوى الاستثمار، فأنشأت الصين أكثر من 3700 شركة ومشروعاً استثمارياً في القارة، وتجاوز رصيد الاستثمار المباشر في الصناعة الأفريقية بأكملها 46 مليار دولار أمريكي[44].

أصبحت المناطق الصناعية ومناطق التجارة الحرّة والمراكز المالية من المعالم البارزة للتعاون الاقتصادي والتجاري بين الصين وأفريقيا ومنصة مهمة لتعزيز التصنيع الأفريقي. فأنشأت بكين حوالي 25 منطقة تعاون اقتصادي وتجاري في إفريقيا، والتي قدمت مساهمات إيجابية في التصنيع في إفريقيا، وخلق فرص العمل وزيادة الصادرات. وبين عامي 2019 و2020، استثمرت الشركات الصينية 500 مليون دولار أمريكي في مناطق التعاون الاقتصادي والتجاري في إفريقيا اسهمت بتأسيس حوالي 100 شركة في القارة[45].

أما الإسهام الصيني التنموي، فيتركز على البنية التحتية ، وتعزيز بيئة الاستثمار ، ومعالجة مياه الصرف الصحي ، والتدريب المهني ، وحماية البيئة وغيرها. ففي السنوات الأخيرة ، نفذت بكين عددًا كبيرًا من المشاريع الكبرى في مجالات النقل بالسكك الحديدية والموانئ والطيران والطاقة الكهربائية في القارة الافريقية في إطار مبادرة الحزام والطريق، ودعت ثماني دول أفريقية من بينها مصر وجنوب إفريقيا للمشاركة في المعرض الوطني لمعرض الصين الدولي الأول للاستيراد، وشاركت أكثر من 160 شركة من 42 دولة أفريقية في المعرض[46].

وعلى المستوى الزراعي، وقعت الصين بروتكول الحجر الصحي مع أفريقيا، ما أتاح تصدير حوالي 350 منتجاً زراعياً من أفريقيا إلى الصين، بما يشمل سلعاً استراتيجية مثل فول الصويا وستيفيا والفول السوداني والبرسيم، كما أنشأت ورشة عمل "لوبان" في جيبوتي ومعهداً خاصاً للأبحاث الصينية الأفريقية. أما ثقافياً، فأنشأت بيكين ٥٤ معهد كونفوشيوس و٢٧ فصل دراسي كونفوشوسي في أفريقيا.[47]

وبعد صعود الرئيس "شي جينبيغ" إلى السلطة، شهدت السياسة الخارجية للصين تغيرات كبيرة وخاصة مع انطلاق مبادرة " الحزام والطريق" وتزايد توغلها في أفريقيا، انعكست على سياستها في القارة الافريقية. حيث أصبحت تسعى لتعزيز مصالحها ليس فقط الاقتصادية وانما الأمنية والسياسية. ويمثل هذا في بناء أول قاعدة عسكرية خارجية في جيبوتي، وزيادة مشاركتها في شؤون الأمنية للقارة عن طريق دعم القوات الافريقية للاتحاد الافريقي أو المشاركة في قوات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة في القارة أو اشكال الوساطة المختلفة مثل جنوب افريقيا اعتمادا على نفوذها الاقتصادية في البلد المضطربة، والذي يساهم في تعزيز صورتها الدولية كدولة كبير مسؤول وحماية مصالحها التجارية والاقتصادية المتزايدة بل وحماية مواطنيها في القارة، فعلى سبيل المثال تعد أفريقيا من أكبر مصادر النفط لبيكين، وتشكل الصراعات الداخلية والحروب الأهلية في القارة تهديداً لاستقرار هذه الإمدادات. إن الموقع الجيوسياسي لأفريقيا المطل على المحيط الهندي والبحر الأحمر وقناة السويس ونقاط استراتيجية مهمة أخرى يقع في صلب المصالح الأمنية للصين، ومن هنا يمكن قراءة مشاركة بكين في عمليات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة في القارة كحماية لمصالحها الاقتصادية ومواطنيها[48].

يجادل الأكاديميون الصينيون بأن التوغل الصيني في القارة الافريقية يتركز على "السلام التنموي" ، ويقصد بهذا المفهوم التركيز على احترام الدول في اختيار مسارها التنموي الخاص، مع التركيز على الاستثمار في المشاريع التي توفر الخدمات العامة وفرص العمل وتحقق التكامل الاقتصادي بين دول المنطقة. ففي العام 2020، عقدت الصين وإفريقيا قمة عالية المستوى على مستوى الرؤساء تعهد خلالها الرئيس الصيني بدعم القارة في جهدها لمكافحة فايروس كورونا، وفي حزيران "يونيو" 2020، التزمت الصين بإرسال 30 مليون مجموعة اختبار و10 آلاف جهاز تنفس اصطناعي و80 مليون قناع شهرياً إلى القارة، كما أعلنت البحث في تعليق سداد الديون وشطب التزامات خدمة الدين العام عن الدول الإفريقية [49].

وفي كانون ثاني "يناير" 2021، زار وزير الخارجية الصيني "وانغ يي" خمس دول إفريقيا في أول زياراته الخارجية السنوية، اذ عمدت وزارة الخارجية الصينية منذ سنة 1991 ان تكون أولى زيارات وزيرها الخارجية مطلع كل عام الى افريقيا، وفي هذه الزيارة عكس وزير الخارجية الصينية ما اجتمعت عليها الدبلوماسية الصينية والإفريقية من حيث الموائمة بين مشروع الحزام والطريق الصيني وخطة افريقيا 2063

التنموية، فرسخت اهم مبادئ التعاون الافريقي الصيني وهي: دعم مشاريع البنية التحتية القارية واهمها خطوط سكك الحديد، دعم مشروع منطقة التجارة الحرة الإفريقية، بناء القدرات في مجال التصنيع وهياكله، الابتكار وتكنولوجيا المعلومات، والتعاون العسكري وحفظ السلام، والتنمية المستدامة[50].

ومع ذلك، لم يحقق هذا التعاون الاقتصادي والتجاري الكبير التنمية المنشودة للقارة و لم يصل مستوى التعاون كما تقول الصين إلى التنمية والمنفعة المشتركة. فلا تزال الدول الافريقية تعاني من مشاكل البطالة والفساد وضعف البنية التحتية وغيرها والتي لها دور كبير في تفاقم الصراعات بين وداخل الدول الافريقية. بالإضافة إلى أن تركزت الاستثمارات الصينية أيضا على دعم مشاريع البنية التحتية في القارة الافريقية عن طريق منح وقروض غير مستدامة والتي اطلق عليها "دبلوماسية فخ الديون". حيث أصبحت الصين أكبر مُقرض للدول النامية متجاوزة دول نادي باريس، فوفقًا لمعهد كايل للاقتصاد العالمي، فإن أعضاء نادي باريس كانوا من قبل الدائنين الحكوميين الأساسيين للدول النامية، لكنهم يمثلون الآن أكثر قليلاً من نصف ما تقدم الصين، و لم يعد النادي المنتدى الوحيد لحل مشاكل الديون بالإضافة إلى اختلاف المفاهيم بين الغرب والاشتراكية الصينية حول التنمية والسلام.[51]

6. الهند: لاعب مهم لكن بعيد

تأتي الهند في الموقع الثالث بين كبار شركاء افريقيا التجاريين بحصة بلغت 62.6 مليار دولار في العام 2017-2018، فيما حلت الهند في الموقع الخامس بين كبار المستثمرين في القارة بحوالي 54 مليار دولار. وعلى عكس الصين، تعتمد الهند في علاقاتها على الاتفاقيات الثنائية وفق خصوصية كل دولة، بحيث تجمعها اتفاقيات تعاون مشترك مع 25 دولة افريقية، وتقدم التزامات بدعم التنمية في مجالات عدة أبرزها الطاقة الشمسية التي التزمت نيودلهي بدعم مشاريع لتطويرها بحوالي مليار دولار[52]. وعملت الدبلوماسية الهندية بشكل حثيث على تعزيز حضورها في الأسواق الأفريقية الواعدة، ففي الأعوام 2015 و 2016 و2018، زار رئيس الوزراء الهندي ناريندرا مودي القارة بهدف توقيع العديد من اتفاقيات التعاون، مؤكداً أن الهند "صديق يمكن الوثوق به"، وهنا تحاول الهند الاستفادة من كونها تمتلك أفضلية على باقي الفواعل الدولية الكبرى بالنسبة لأفريقيا، وفق مدير معهد الدراسات الأمنية في بريتوريا جاكي سيليبيه، وذلك للتاريخ المشترك في مناهضة الاستعمار[53]، وكان هذا التعاون والاهتمام الهندي بالقارة قد تمأسس في العام 2002 مع إطلاق الهند برنامجاً خاصاً لتعزيز علاقاتها الاقتصادية بأفريقيا، شمل 24 دولة، كما أطلق الملتقى الأفريقي الهندي والذي أصبح يعقد بشكل دوري منذ العام 2008، وفي هذا السياق حاولت القمة الثالثة عام 2015 التركيز على الأولويات الأفريقية وفق ما تراه دول القارة، فقدمت مشاريع وتمويل لمكافحة الفقر وبرامج التنمية

المستدامة وفق أجندة 2063، كما تعاونت الهند مع دول القارة بشكل نشط وحثيث في مجال الدعم الفني ونقل المعرفة وتأهيل الكادر في مشاريع للطاقة الشمسية، شملت 23 مشروعاً من 13 دولة[54].

إلا أن حصة الهند ما تزال مقيدة بعدم جهوزيتها لتعزيز موقعها، وهذا ما فاقمه التراجع الاقتصادي الحاد الذي عانت منه الهند خلال العام 2020 بسبب تداعيات الجائحة. تدرك الهند أهمية الاقتصاد الأفريقي كاقتصاد واعد، وهذا ما دفع كبار المسؤولين الهنود الى تكثيف مبادراتهم وجولاتهم في أفريقيا منذ مطلع العام الجاري، وتعزيز اتفاقيات التعاون المشترك، وفي هذا السياق عقدت اللجنة الهندية الكينية المشتركة اجتماعها برئاسة وزير الشؤون الخارجية الهندي جايشانكر، والذي ترأس الاجتماعات بشكل شخصي[55].

قدمت الهند منذ بداية جائحة كورونا حوالي 150 طن مكعب من المستلزمات الطبية الى حوالي25 دولة أفريقية، إلى جانب توزيع حوالي 25 مليون جرعة من لقاحات كورونا على 42 دولة أفريقية، كما شكلت الهند مستثمراً موثوقاً في مجال البرمجيات والتقنيات، فعلى سبيل المثال استثمرت شركة كوو الهندية، ذات المنصة الخاصة للتواصل الاجتماعي، حظر تويتر في نيجيريا وقدمت المنصة بلغات محلية ودون اعتراض من الحكومة، ما ضاعف قيمة الشركة خمس مرات خلال أشهر[56].

لم تستثمر الهند الفرصة الأفريقية كاملة بعد، فهي لا تمتلك رؤية واضحة لما تريده من القارة وكيف تصل لذلك، ورغم وجود شركاء بارزين لها في القارة كجنوب أفريقيا وكينيا، إلا أنها لم تستثمر بعد لتبني نموذجاً اقتصادياً خاصاً بها في أفريقيا، كما أن تذبذب الاقتصاد الهندي يعيق بشكل كبير وضع نيودلهي على خارطة المنافسة المستدامة على الاقتصاد الأفريقي.

7. حضور عربي متصاعد

شهد العقد الأخير تطوراً ملحوظاً في حجم اقتصاد بعض الدول العربية في شمال إفريقيا، وضمن أكبر خمس اقتصاديات القارة، تحل مصر ثانية تليها الجزائر والمغرب على التوالي في المركزين الرابع والخامس. وقد شكل التحول في الاقتصاد المصري خلال السنوات الخمس الأخيرة دفعة للحضور العربي الاقتصادي في إفريقيا، وقاد مصر لاستثمار موقعها وحجم اقتصادها والنمو المضطرد بالناتج المحلي الإجمالي، الذي بلغ في العام 2019 حوالي 330 مليار دولار [57]، والالتفات بشكل أكبر الى افريقيا كشريك تجاري وعمق استراتيجي وسوق واعد بعد عقود من تراجع الدور المصري في هذا السياق.

ومع العام 2018، بلغت الاستثمارات المصرية في إفريقيا حوالي 10.2 مليار دولار[58]، وبلغت وارداتها من افريقيا في العام 2017 حوالي 1.8 مليار دولار، فيما صدرت مصر الى القارة حوالي 3.2 مليار

دولار في العام نفسه. لكن وفي تفاصيل الصادرات المصرية الى افريقيا، تصل حوالي 39% من هذه الصادرات الى دول عربية، فيما انخفضت هذه النسبة على مستوى واردات مصر الى 31%[59].

لكن وفق اتحاد الغرف التجارية المصرية، فإن مجمل الاستثمارات المصرية في القارة قفز إلى أكثر من 20 مليار دولار، تركزت في قطاعات الصناعة والكهرباء والموارد المائية والبنية التحتية، كمان أن حجم التبادل التجاري مع القارة متوقع أن يقفز من 15% إلى 30-40% بعد تطبيق اتفاقية التجارة الحرة القارية[60]

نشطت مصر بعد العام 2016 بشكل فعال في COMESA، وعملت بفاعلية مع الدول الأعضاء في المجموعة، كما كان لمصر دور فاعل في التوقيع على منطقة التجارة الحرة القارية. بالإضافة لذلك، احتضنت مصر المؤتمر الاقتصادي الافريقي في عامي 2016 و2019، ومنتدى افريقيا2016 و 2017 و2018، ونشط الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي في علاقات القارة الخارجية من خلال حضوره الفعال والشخصي في منتديات التعاون والمؤتمرات، خاصة مع الصين. والأهم أن مصر بادرت عام 2019 لعقد المؤتمر الاقتصادي العربي الإفريقي الأول والذي جمع أهم ممثلي إفريقيا جنوب الصحراء والدول العربية[61].

عكس الاهتمام المصري واستعادة الالتفات الى القارة بعد العام 2014 رؤية مصرية واسعة وآخذة بالتمأسس، تقوم على استعادة القارة من منافسين ولاعبين حملت أهدافهم ما يمس الأمن القومي المصري، خاصة على المستوى المائي وعلى مستوى الملاحة، ففي كانون أول "ديسمبر" 2018، دعا الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي المستثمرين الى تكثيف حضورهم في القارة، وبهذا السياق أعلن عن تأسيس صندوق ضمان مخاطر الاستثمار للمستثمرين المصريين، وذلك لتوفير شبكة أمان وتأمين على مخاطر ندرة النقد الأجنبي والمخاطر التجارية.[62]

عكفت مصر باستراتيجيتها تجاه افريقيا خلال السنوات الخمس الماضية الى استعادة دورها الفعال بالقارة عبر دبلوماسية اقتصادية تقوم على تعظيم المنافع المتبادلة مع دول افريقيا جنوب الصحراء، والى جانب التبادل التجاري التقليدي تقوم مصر برزمة مشاريع واسعة في القارة منها انشاء خمس سدود وحفر مئات آبار المياه الجوفية في أوغندا وكينيا وتنزانيا والسودان، وإنشاء 6 محطات معالجة لمياه الشرب في جنوب السودان وتدريب حوالي 437 فنياً افريقياً في مجال إدارة الموارد المالية. كما تدعم السودان الكونغو الديمقراطية في مجال إدارة الموارد المائية والحصاد المائي[63].

تستثمر مصر امكانياتها الفنية أيضاً لبناء قدرات الدول الإفريقية في مجالات الزراعة، اذ تقوم الدولة المصرية بإنشاء 22 مزرعة نموذجية للإنتاج الزراعي والحيواني في أربع دول إفريقية. ويضاف لذلك الدعم في

المجالات الصحية والإغاثية والاستجابة للكوارث. كما أن الاستثمارات المصرية امتدت الى قطاعات حيوية مثل قطاع الطيران، فمصر للطيران تستحوذ اليوم على 75% من "غانا إيروايز"، الى جانب وجود خطط لاستثمار "إير كايرو" في إنشاء شركة طيران جنوب السودان. وفي القطاع المصرفي، تم افتتاح فروع لبنوك محلية في مدغشقر وجيبوتي والكونغو، وتأسيس بنك تابع للبنك الأهلي المصري في جنوب السودان برأس مال وصل لحوالي 30 مليون دولار[64].

وتعد شركة المقاولون العرب المصرية، أكبر شركات الإنشاءات العربية والمملوكة للحكومة، أكبر مستثمر مصري في إفريقيا، اذ تنفذ الشركة مشاريع بنية تحتية في 21 دولة إفريقية، منها مشاريع انشاء مطارات وسدود وطرق سريعة، ومن أحدث هذه المشاريع مشروع انشاء سد بارتفاع 130 متراً، وقدرة تخزينية تصل الى 33 مليار متر مكعب، ومحطة توليد كهرباء بقدرة تصل الى حوالي 2115 ميغاواط في تترانيا بقيمة بلغت 3.6 مليار دولار. يضاف الى هذه المبادرات الطموحة مشاريع قارية عملاقة تشارك القاهرة فيها كفاعل مركزي، ومنها مشروع القاهرة كيب تاون للربط البري، والذي يربط تسع دول إفريقية بين المدينتين المركزيتين، ومشروع الربط الكهربائي بين إفريقيا وأوروبا ومشروع الربط المائي الإسكندرية فيكتوريا ومشروع سكة الحديد القارية[65].

أما الجزائر فقد التحقت باتفاقية التجارة الحرة القارية مطلع العام الجاري، في محاولة لرفع تبادلها التجاري مع القارة الذي لا يتجاوز 3% ويضعها في الموقع العشرين على سلم ترتيب التبادل التجاري مع القارة، وهو موقع متأخر للاقتصاد الجزائري الذي يقع دوماً بين كبريات اقتصاديات القارة الخمس. ولهذا الغرض، تقوم الجزائر بالشراكة مع الصين بإعداد بنيتها التحتية للتوغل في إفريقيا اقتصادياً بشكل أكبر من خلال خطوط برية وبحرية تصل موانئها بقلب القارة السمراء. فالجزائر لا تمتلك علاقات تجارية مع أكثر من نصف دول القارة، مع تركز علاقاتها التجارية حتى الآن مع دول شمال إفريقيا.

التفتت الجزائر خلال العقدين الفائتين الى عدم تنوع اقتصادها واقتصار صادراتها على الغاز والنفط، ما جعل موازنتها هشة أمام أية صدمات في الاقتصاد الدولي. ما دفع الجزائر لتبني خطة تحول اقتصادي للتحول نحو اقتصاد متنوع تنافسي بحلول 2030، وقامت هذه الخطة التي بدأت عام 2016 على تحديث هياكل الإنتاج وتطوير بناه التحتية والانفتاح على الأسواق للمنافسة وتوسيع قاعدة الصادرات. وهذا ما يفسر التأخر في الالتفات الى إفريقيا اقتصادياً م[66].

وعلى الطرف الآخر من شمال إفريقيا، بدأت المغرب في العام 2014 استراتيجية انفتاح اقتصادي واسعة شملت مشروع القطب المالي للدار البيضاء، والذي قاد 66 شركة دولية، خاصة في مجال تكنولوجيا

المعلومات، لفتح مكاتب لها في المغرب. وفي العام 2017 عادت المغرب الى العمل الافريقي المشترك حين قبل الاتحاد الإفريقي طلب المغرب العودة الى الاتحاد بعد ان كانت الرباط قد انسحبت في العام 1984 احتجاجاً على قبول دخول جبهة البوليساريو الى الاتحاد.

تنبهت المغرب الى تنامي أهمية وقيمة الأسواق الإفريقية منذ العام 2000، فارتفعت قيمة التبادل التجاري بين المغرب ودول افريقيا جنوب الصحراء بين عامي 2000 و2015 بما نسبته 12.8% ، وفي العام 2015 وصلت قيمة الاستثمار المغربي في إفريقيا حوالي 600 مليون دولار، بما يشكل 85% من جمل الاستثمار المغربي الخارجي. اللافت ان الاستثمارات المغربية تجاوزت نطاق الدول الفرانكفونية وتخطت حاجز عدم التعامل مع الدول التي تعترف بالصحراء الغربية دولة مستقلة، فاستثمرت في دول مثل نيجيريا واثيوبيا اللتان تعترفان باستقلال الصحراء الغربية[67].

تقوم استراتيجية المغرب تجاه افريقيا على استثمار الأسواق الإفريقية والعمل القاري المشترك للهروب من الشراكات الاقتصادية غير المتكافئة مع أوربا، اذ انتقد الملك المغربي محمد السادس الاختلال في التوازن الهيكلي في علاقة المغرب بالسوق الأوروبية المشترك صراحة في اطروحته للدكتوراة في العام 1993. ولتحقيق هذا الهدف قام الملك المغربي بأكثر من 51 زيارة الى 26 دولة إفريقية، وقع على هامشها حوالي 952 اتفاقية تعاون على كافة المستويات[68].

اما دول الخليج العربي، فقد التفت لتصاعد جاذبية الاقتصاد الإفريقي منذ العام 2010، فعقد مؤتمر الاستثمار الخليجي الإفريقي في الرياض برعاية العاهل السعودي الراحل الملك عبد الله بن عبد العزيز، وتصاعدت الاستثمارات الخليجية في الدول الإفريقية، خاصة في منطقة القرن الإفريقي التي تشهد تنافساً استراتيجياً مع العديد من اللاعبين الإقليميين، وهذا ما يشكل تهديداً بارزاً للسعودية بشكل خاص.

بلغت استثمارات السعودية في افريقيا حوالي 18.2 مليار دولار عام 2015، وتعززت هذه الاستثمارات مع جهد المملكة الحثيث لتعزيز الربط البحري والبري مع القارة السمراء وفق رؤيتها 2030، والتي تشمل الربط البري عبر جسر الملك سلمان ومدينة نيوم كمدينة اقتصادية حرة إقليمية تجمع القارتين، وبالإضافة الى الشراكة الاستثمارية المصرية السعودية الاستراتيجية، تعد المملكة المستثمر الأهم في معظم الدول الإفريقية البارزة، ومنها إثيوبيا التي تستثمر فيها السعودية 3 مليارات دولار موزعة على 294 مشروعاً وتأتي في الموقع الرابع على سلم أهم الدول المستثمرة، اذ تعمد السعودية لبناء أمنها الغذائي عبر الاستثمار في قطاع الزراعة في إثيوبيا بشكل رئيسي، اما جنوب افريقيا فهي أبرز شركاء السعودية في القارة اذ بلغ حجم الاستثمار السعودي فيها عام 2020 حوالي 10 مليارات دولار، وتغطي المملكة نصف احتياجات جنوب

افريقيا من النفط المكرر، كما تستهدف السعودية الدول الإفريقية ذات التركيبة السكانية المسلمة كالسنغال التي تحظى بحوالي 40% من استثمارات الصندوق السعودي للتنمية في غرب إفريقيا[69]. في العام 2016، حققت السعودية فائضاً في ميزانها التجاري مع إفريقيا بلغ 7.6 مليار ريال سعودي "1.9 مليار دولار أميركي"، ورغم ذلك، لا تتجاوز نسبة الاستثمار السعودي في إفريقيا 2% من مجمل استثماراتها الخارجية[70].

يضاف الى التعاون الاقتصادي المباشر الدعم التنموي الذي شكل قوة اقتصادية وسياسية ناعمة، فقد قدم الصندوق السعودي للتنمية منذ العام 1975 حوالي سبع مليارات دولار لدعم مشاريع تنموية في إفريقيا، وهو أكثر من نصف نفقات الصندوق خلال هذه الفترة، وتركز هذا الدعم الى جانب شمال إفريقيا في شرق إفريقيا، وهي منطقة استراتيجية وهامة للسعودية. كما تعد السعودية المساهم الرئيس في نفقات بنك التنمية الإسلامية الذي يتخذ من جدة مقراً رئيساً له بما يقارب 23.5%، والذي تلقت إفريقيا حوالي 23% من مجمل إنفاقه التنموي منذ العام 1973[71].

وعلى الجانب الآخر، شكلت الأزمة الخليجية عام 2017 دافعاً لقطر لتعزيز حضورها الاقتصادي في افريقيا، فقام أميرها تميم بن حمد آل ثاني بزيارة شرق إفريقيا في كانون أول (ديسمبر) من ذات العام، في أول زيارة قطرية بهذا المستوى للمنطقة. وشملت الزيارة غينيا وكوت ديفوار وغانا وقع خلالها القطريون العديد من اتفاقيات التعاون المشترك. واستطاعت الخطوط الجوية القطرية الاتفاق على العمل في 24 خطاً إفريقياً بعد الأزمة لتعويض خسارتها وجهات خليجية[72]. ورغم ان الانفتاح على افريقيا شكل جزءاً من استراتيجية الدوحة للخروج من تبعات ازمتها الإقليمية وتكلفة هذه الأزمة اقتصادياً، إلا أن قطر تنظر الى إفريقيا بشكل عام، وشرقها بشكل خاص، كنطاق نشاط استراتيجي على المستويين السياسي والاقتصادي، وهذا ما يفسر علاقات الدوحة العميقة بدول الصومال وجيبوتي واثيوبيا وكينيا واستثمارها ودعمها التنموي في هذه الدول.

وفي العام 2019، بلغت اجمالي الصادرات القطرية الى دول افريقيا جنوب الصحراء 1.882 مليار ريال قطري (520مليون دولار أميركي) بما شكل 0.7% من مجمل الصادرات، فيما بلغت وارداتها من إفريقيا 1.373 مليار ريال قطري (380 مليون دولار أميركي) بما شكل 0.5% من اجمالي الواردات[73]. ورغم هذه الأرقام المتواضعة نسبياً مقارنة بحجم التجارة الخارجية القطرية إلا أن الاستثمار القطري في إفريقيا تصاعد في السنوات الثلاث الماضية، خاصة في قطاعات الزراعة والنقل الجوي والسياحة والطاقة والمعادن.

فعلى مستويي الاستثمار والتنمية بلغ مجموع ما استثمرت قطر في افريقيا حتى العام 2016 حوالي 35 مليار دولار. وركزت الدوحة على شرق افريقيا، وهنا يشكل المشروع القطري لبناء ميناء في مدينة هوبيو الصومالية جزءاً من رؤية قطر التنموية التي ترى في هذا الميناء نقطة دعم لوجستي لميناء حمد في الدوحة. كما

قدمت الدوحة حوالي أربعة مليارات دولار خلال الأعوام الثمانية الماضية كمنح وقروض ميسرة لدعم مشاريع تنموية في شرق إفريقيا[74].

في ساحل العاج استحوذت قطر للبترول في العام 2019 على 45% من حقوق التنقيب عن الغاز في منطقتين بحريتين وفق اتفاقية مع شركة توتال الفرنسية، وسبق ذلك اتفاقية استحواذ لقطر للبترول على 25% من منطقة امتياز تتبع لذات الشركة الفرنسية، كما أطلقت كتارا القطرية خطة لاستثمار نصف مليار يورو في قطاع السياحة تتركز في الفنادق والمراكز الترويحية في القارة. كما كانت قطر قد أقرت استثمار نصف مليار دولار في قطاع الزراعة في السودان، إضافة إلى توقيع اتفاقية بقيمة أربع مليارات دولار لإدارة ميناء سواكن السوداني. واستثمرت قطر في جنوب افريقيا حوالي 13 مليار دولار تركزت في قطاعات النفط والبتروكيماويات والمعادن[75].

وفي الجانب المقابل تقف الامارات كلاعب عربي مركزي في افريقيا، فبلغ حجم التبادل التجاري غير النفطي مع القارة في الفترة 2011-2019 حوالي 272 مليار دولار [76]، وهذا التبادل كان قد ارتفع بين عامي 2008 و2013 بحوالي 700%، فيما بلغ التبادل التجاري في عام 2019 فقط حوالي 49.9 مليار دولار[77]. وتعد جنوب افريقيا وتنزانيا ونيجيريا وكينيا من أهم شركاء الإمارات في إفريقيا جنوب الصحراء. وكما الدوحة شكل القرن الإفريقي وشرق إفريقيا منطقة اهتمام استراتيجي خاص لأبو ظبي، اذ تمكنت الامارات في العام 2018 استثمار نفوذها في المنطقة والتوسط بنجاح لإنهاء النزاع الأريتري الأثيوبي الذي أنهى حرباً دامت 20 عاماً بين البلدين. شكلت المنطقة ساحة اهتمام استراتيجي لأبو ظبي خاصة بعد الحرب في اليمن عام 2015 والأزمة الخليجية عام 2017، فأصبحت الإمارات تنظر بشكل خاص الى المدن الساحلية والموانئ وتنسج علاقات عميقة معها، كما أصبحت الصومال مثلاً ساحة من ساحات الأزمة الخليجية في ظل التنافس القطري الإماراتي على النفوذ في هذه الدولة[78].

شكل استثمار الامارات في موانئ شرق إفريقيا، كجيبوتي وتنزانيا وكينيا، رافعة للتنمية الاقتصادية في هذه الدول، كما تعتبر الامارات المستثمر الرئيسي في جيبوتي حيث تستثمر دبي حوالي 300 مليون دولار في ميناء الحاويات ومرفأ وقود بحوالي 90 مليون دولار، الى جانب حوالي 200 مليون دولار في القطاع السياحي والعديد من الاستثمارات في قطاعات الزراعة والصناعة، مع بروز العديد من الأزمات والملاحقات القضائية بين المستثمرين الإماراتيين وجيبوتي.

اما بالنسبة للصومال فشكلت الإمارات شريكاً تجارياً رئيسياً ومستورداً مركزياً للماشية، اذ حلت الإمارات كثاني أكبر مستورد لهذا القطاع من الصومال بنسبة 18% من اجمالي صادرات مقاديشو ذات

الصلة، فيما يبلغ معدل ما تستورد الصومال من الامارات سنوياً حوالي مليار ونصف المليار درهم إماراتي (410 مليون دولار أميركي). وفي إقليم أرض الصومال تدير موانئ دبي ميناء بربرة بعقد لمدة 30 عام مع استثمارات بلغت حوالي 442 مليون دولار في الميناء[79].

وتعد المساعدات التنموية والاغاثية أيضاً أداة دبلوماسية فاعلة للإمارات التي قدمت خلال العام 2018 حوالي 1.5 مليار دولار لإفريقيا، تركزت على دعم الموازنات والخدمات الاجتماعية والتنمية الريفية. وقد حصلت دول شرق إفريقيا على 75% من قيمة هذه المساعدات تلتها الدول العربية في شمال افريقيا والتي حصلت على 17% من اجمالي هذه المساعدات. وهذا ما يعكس البعد الجيوسياسي للمساعدات التنموية وتوزيعها القاري[80].

وبالمجمل، فإن الحضور الاقتصادي العربي في إفريقيا فاعل وقوي تمثله بشكل أساسي مصر والجزائر والمغرب من شمال إفريقيا وهي دول تسعى للتربع على صدارة القارة اقتصادياً واستثمار هذا الارتباط من اجل احداث تنمية حقيقية والانفتاح على أوروبا. وفي المقابل تمتزج الأهداف الاقتصادية والجيوسياسية في الحضور الخليجي المهم في إفريقيا، لكن هذا الحضور دخل في إشكالية التزاع الخليجي الخليجي على مساحات النفوذ والسيطرة بعد ازمة العام 2017.

8. إسرائيل وإفريقيا: التكنولوجيا والأمن والتنمية

شكل العام 2016 تحولاً مفصلياً في العلاقات الإسرائيلية الإفريقية، اذ قاد رئيس الوزراء الإسرائيلي السابق بنيامين نتنياهو هذا التحول من خلال زيارته المفصلية لأربع دول في شرق افريقيا وهي اثيوبيا وكينيا ورواندا وأوغندا الذي ارتكز على تعزيز حضور تل ابيب في القارة من خلال استثمار ميزتها التكنولوجية وتقدمها الاقتصادي وقدرتها على تقديم الدعم التنموي. وكان وزير خارجية إسرائيل الأسبق أفيغدور ليبرمان قد سبق نتنياهو بزيارة رواندا وكينيا واثيوبيا بالإضافة الى كوت ديفوار في العام 2014 كخطوة تأسيسية لتثبيت التغلغل الإسرائيلي الاستراتيجي في القارة ومحاولة الحصول على صفة عضو مراقب في الاتحاد الافريقي.

ارتبطت رؤية نتنياهو بالشق الاقتصادي كمدخل إسرائيلي فعال الى القارة، فاستهدفت إسرائيل التكتلات الاقتصادية الإفريقية المركزية، فشارك نتنياهو في القمة الاقتصادية لدول "الإكواس" في ليبريا عام 2017، كأول رئيس غير افريقي يدعى لاجتماعات المجموعة، والتي تعهد على هامشها بتكثيف استثمار بلاده في دول المجموعة. كما حشد نتياهو جهده لعقد قمة إسرائيلية افريقية كان من المتوقع ان تحتضنها توغو قبل أن يتم الغائها بضغط عربي جنوب افريقي [81]، كان مقرراً أن تحضرها 150 شركة إسرائيلية، لكنها لم تتم بعد ضغوط عربية وجنوب افريقية.

يؤكد وزير الاقتصاد الإسرائيلية الأسبق ايلي كوهين اهتمام تل أبيب بالاقتصاد الإفريقي " قارّة افريقيا هي وجهة هامّة في السنوات القريبة بالنسبة للصناعة والشركات الإسرائيليّة، بحيث يمكنها التطوّر والنمو واستغلال الطاقات الهائلة المتوفرة في القارّة. المصدّرون الاسرائيليّون هم رأس الحربة في الصناعة، والتصدير الإسرائيلي هو مصدر نمو الجهاز الاقتصادي ومصدر مركزي للاستقرار في التشغيل والازدهار الاقتصادي والاجتماعي" .

ولهذا الغرض، قدمت وزارة الاقتصاد الإسرائيلية سقوف تأمين مرتفعة لحماية المستثمرين الإسرائيليين من مخاطر الاستثمار في إفريقيا بلغت 700 مليون دولار عام 2018[82]. كما احتضنت تل ابيب مؤتمراً للاستثمار الزراعي في الأراضي القاحلة حضره وزراء خارجية ست دول من غرب افريقيا [83]. وبشكل عام، بلغ حجم التبادل التجاري بين إسرائيل وافريقيا جنوب الصحراء عام 2018 حوالي 850 مليون دولار أميركي، وتعد جنوب افريقيا 30% ونيجيريا 21% وكينيا 9% وروندا 7% اكبر شركاء تل ابيب التجاريين في افريقيا تتلوها اثيوبيا واوغندا والسنغال، وتستورد القارة بشكل أساسي من اسرائيل الصناعات الكيماوية بما يصل لحوالي 23% من مجمل الواردات والمعدات الصناعية وما يرتبط بأنظمة الري الحديثة التي تشكل 28% من هذه الواردات[84].

وتشكل توغو، التي قادت جهود عقد القمة الإفريقية الإسرائيلية على أرضها، نموذجاً للأثر السياسي الواضع للتغلغل الاقتصادي الإسرائيلي في إفريقيا، اذ تحتكر شركة ألينيلتو (Elenilto) الإسرائيلية بالشراكة مع شركة صينية قطاع الفوسفات في البلاد، والذي يشكل أهم مداخيل الدولة، كما حصلت توغو على 191 مليون دولار كدعم إسرائيلي لشراء معدات أمنية عام 2013. [85] ما قاد الرئيس التوغولي فور غناسينغبي حين سئل عن ردود الفعل على موقفه تجاه القمة للقول "توغو بلد صغير لم يحصل يوماً على المليارات لا من السعودية ولا من قطر وبالتالي رد الفعل السياسي منخفض".

كما أن روندا تشكل حالة خاصة أخرى للحضور الاقتصادي الإسرائيلي في القارة، فيشير سفير إسرائيل في روندا الى أن حجم الاستثمارات الإسرائيلية في هذا البلد الإفريقي الصغير بلغ حوالي 200 مليون دولار، تتركز في قطاعات الامن والدفاع والزراعة والطاقة والموارد المائية والتكنولوجيا، ورغم تواضع حجم التبادل التجاري بين البلدين الذي لا يتجاوز4 مليون دولار [86]، إلا أن الاستثمار الإسرائيلي الأهم يكمن في رفد الحرس الجمهوري بالمعدات الدفاعية اللازمة وتدريبهم عليها.

شكل الجانب الأمني جزءاً مهماً من العلاقات الاقتصادية الإسرائيلية الإفريقية، سراً وعلناً، فعلى سبيل المثال اعتمد الرئيس التشادي ادريس ديبي بشكل مكثف على إسرائيل كمصدر رئيسي لتحديث قدرات جيشه

ورفده بالمعدات العسكرية اللازمة، والتي تشمل تكنولوجيا التتبع والأمن والرصد ومواجهة الإرهاب، وفي العام 2016 قفزت مبيعات تل ابيب من المعدات الدفاعية الى افريقيا بحوالي 70% مقارنة بالعام السابق، بما وصل الى حوالي 275 مليون دولار أميركي، وشملت هذه المبيعات مركبات وأسلحة وأنظمة تسلح ودفاع صاروخي مختلفة[87]. وارتفع هذا الرقم في العام 2019 ليصل الى 300 مليون دولار من مجموع صادرات إسرائيل في صناعات الدفاع والتي وصلت الى حوالي 7.5 مليار دولار [88].

وضمت قائمة زبائن تل ابيب في مجال التسلح روندا ونيجيريا واثيوبيا والسنغال والكاميرون وانغولا وجنوب السودان وكوت ديفوار وبتسوانا والكونغو الديمقراطية وجيبوتي. والى جانب العلاقات الرسمية والصفقات المعلنة تعقد شركات التسليح الإسرائيلية صفقات مشبوهة لبيع الأسلحة الخفيفة لأطراف رسمية وغير رسمية في العديد من الدول المذكورة، خاصة تلك التي تواجه حروباً أهلية وازمات داخلية[89].

تشكل تجارة السلاح مكوناً هاماً في الاقتصاد السياسي الإسرائيلي في إفريقيا، ويعكس رفض وزارة الخارجية الإسرائيلية عام 2014 اقتراح الكنيست منع بيع الأسلحة لدول لا تراعي حقوق الانسان دور هذه التجارة في احداث اختراقات في الدول والاقاليم الافريقية المشتعلة والاسهام بهندسة النظم السياسية في الدول التي تعاني من حروب أهلية، ومثال ذلك روندا التي شكلت مبيعات الأسلحة الإسرائيلية إحدى موارد طرفي النزاع العرقي الدامي الذي وقع في التسعينيات بين التوتسي والهوتو وأودى بحوالي مليون مواطن روندي[90].

اما على المستوى التنموي، فشكلت وكالة التنمية والتعاون الدولي الإسرائيلي ماشاف "MASHAV" واحدة من أهم وأبرز وكالات التنمية في القارة. تعد الوكالة ذراعاً هاماً في الدبلوماسية الخارجية الإسرائيلية وعملت منذ تأسيسها عام 1958 كمصدر مهم من مصادر القوة الناعمة الإسرائيلية[91]. وفي العام 2017، رصدت إسرائيل حوالي 319 مليون دولار للدعم الدولي، بما يشمل القروض والمساعدات والدعم المقدم من خلال المؤسسات الدولية والدعم الذي تقدمه ماشاف[92].

تعمل ماشاف في قطاعات واسعة أهمها الزراعة والتنمية الريفية والأمن الغذائي والتعليم والصحة والبحث والتطوير والريادة، إلى جانب الأغاثة والاستجابة للكوارث. وتنسجم برامج واهداف ماشاف المعلنة مع اهداف التنمية المستدامة 2030 كجزء من انخراط إسرائيل في بنية العمل التنموي الدولي من جهة، وتركيزها على موقعها في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD). وعلى مستوى إفريقيا، انخرط حوالي 2729 مشارك افريقي من 37 دولة في القارة في برامج ماشاف التدريبية التي عقدت في إسرائيل في العام 2018-2019 فقط، فيما انضم حوالي 960 مشارك من 13 دولة إفريقية الى برامج تدريبية عقدتها الوكالة خارج إسرائيل. اما على مستوى الاستشارات التي تتعلق بالتنمية المؤسساتية استفادت حوالي 16 دولة

افريقية منها والتي تركزت بشكل أساسي في مجال الزراعة. من المهم الإشارة الى أن إسرائيل ركزت في برامجها على دول شرق افريقيا وأهمها كينيا واثيوبيا على التوالي[93].

يعكس رجل الأعمال الإسرائيلي ايان ازري أهمية ماشاف كأداة اختراق سياسي إسرائيلي فعال لإفريقيا بقوله " سيمر السياسيون الإسرائيليون بكل سهولة وحرية ومجانية عبر شبكة الطرقات المعبدة اقتصادياً وتنموياً والتي بناها رجال الأعمال والتقنيون الإسرائيليون على مر السنين"[94].

رغم كل الجهود الإسرائيلية في هذا السياق، ما تزال قدرتها على إحداث تحول نوعي في السياسة الأفريقية تجاهها محدودة، فبعد قبول رئيس مفوضية الاتحاد الافريقي موسى فقي في تموز "يوليو" 2021 قبول اسرائيل عضواً مراقباً في الاتحاد، فشلت تل أبيب بتثبيت هذه الخطوة بعد تعليق القرار في قمة الاتحاد الأفريقي 2022 وإحالتها الى لجنة خاصة[95].

9. خاتمة: الصين صاعدة، الغرب متراجع، والعرب حاضرون

تنظر الصين إلى أفريقيا كمساحة استثمار مركزي متكامل على المستويات الاقتصادية والجيوسياسية، وهذا ما يفسر مركزية أفريقيا في رؤية الحزام والطريق الصينية، ولهذا الغرض لا تكتفي بيكين بالاستثمار والتبادل التجاري بل تعمق حضورها المستدام عبر التبادل الثقافي وتسهيل انتقال الصينيين الى القارة للعمل والإقامة والتعاون العسكري وغيرها من مساحات الاستثمار.

وفي الوقت الذي تأخذ فيه العلاقات الصينية الأفريقية منحى متصاعد أثراً وتأثيراً، يبدو أن الدور الأوروبي في تراجع مضطرد ولاسيما النفوذ الفرنسي، رغم أنها شريك اقتصادي مركزي لأفريقيا، وذلك في ظل أزمات أوروبا المتلاحقة ومنها أزمات الهجرة وخروج بريطانيا من الاتحاد والإرهاب وتأثيرات جائحة كورونا الاقتصادية والاجتماعية، وهذا ما دفع دول القارة المركزية ذات الحضور التاريخي في أفريقيا، خاصة فرنسا وبريطانيا الى الانكباب على ترميم أوضاعها الداخلية.

اما الولايات المتحدة فذهبت الى الاشتباك مع الصين في محيط الأخيرة الجيوسياسي، و لم تلتفت واشنطن الى التوسع الصيني في أفريقيا كتهديد يحتاج المواجهة على حساب تحجيم بيكين في آسيا الوسطى جيوسياسياً، الى جانب الاشتباك التجاري الذي فرضه الرئيس الأميركي السابق "دونالد ترامب" على قواعد حمائية.

من المهم الإشارة هنا إلى أن الصين تشكل أيضاً ملاذاً مريحاً للعديد من الدول الأفريقية للحصول على القروض والديون، كبديل لمنظومة الدين المشروط الغربية التي أثقلت كاهل القارة منذ سبعينيات القرن الفائت. ناهيك عن مبادئ السياسة الخارجية للصين التي تعزز من " أمن النظام" ونفوذها السياسي في المنظمات الدولية لإعاقة أي تدخل خارجي في القارة الافريقية وحماية الأنظمة التي تنظر الغرب إليها على انها أنظمة ديكاتورية. بالإضافة إلى جدار الثقة بين الجانبين، والذي اعتمد بناءه على استثمار الصين في المناطق المضطربة في الوقت

نفسه الذي رفضت دول غربية والولايات المتحدة الاستثمار فيها، واحترام بكين " طريق التنمية الخاصة" لكل دولة، وأخيرا "جائحة كورونا" ومواقف دبلوماسية المساعدات الطبية" الصينية لدول الافريقية وتخلي الولايات المتحدة الامريكية والدول الغربية عن تقديم المساعدات لإفريقيا وفاشلها في إدارة الازمة داخليا.

وبناء على ذلك، سيشهد المستقبل القريب التعزيز المتزايد للصين في القارة الافريقية اقتصاديا وسياسيا وامنيا وقد يكون أيضا أيديولوجيا وخاصة مع المفاهيم الجديدة التي ظهرت في الوثائق والخطابات الرسمية للصين التي يتخللها " الاشتراكية ذات الخصائص الصينية"، مع استمرار تراجع الفواعل المركزية الدولية، فيما تظهر المنافسة مع الصين من قبل لاعبين أسيويين ودول عربية ذوي أدوار متصاعدة، لكن هذا التنافس لا يرمى الى الإحلال في ظل فوارق الإمكانات والقدرات. تفتقد أوروبا لأدوات تطوير علاقاتها الاقتصادية مع أفريقيا، إما لأسباب استعمارية تقيد مساحات عمل فرنسا تحديداً في القارة، أو لضعف قدرتها على منافسة الصين والمنافسين الدوليين الآخرين من حيث التأثير والجذب، أو حتى لترهل كثير من مفاصل الاقتصاد الأوروبي وتلاحق أزمات القارة الداخلية. أما الهند كفاعل اقتصادي مهم ومؤثر في القارة، يبدو أنها ما تزال تبحث عن هوية لهذه العلاقة، ما يفقدها القدرة على المراكمة والبناء والانتقال الى مستويات شراكة اقتصادية أكثر تأثيراً مع أفريقيا، الى جانب ضعف تأثيرها السياسي في القارة على عكس الصين والولايات المتحدة والعديد من الدول الأوروبية.

عربياً، شكل اتجاه مصر الى قلب القارة بعد عقود من الإهمال نقطة تحول مهمة تماشت مع التحولات الاقتصادية والنمو المضطرد الذي يشهده الاقتصاد المصري، تقدم القاهرة اليوم مزيجاً اقتصادياً وسياسياً يرمي لاستعادة دورها في القارة، وبهذا السياق تشكل الاستثمارات المتصاعدة والتبادل التجاري الصاعد والاتفاقيات الثنائية والجماعية وجهاً يكمله تكثيف الحضور السياسي المصري في الدول الأفريقية، وهنا تمتاز مصر عن المغرب عربياً في موقعها واتصالها الأكثر أهمية بسلاسل الإمداد الدولية، وبالتالي قدرتها على ربط الاقتصاد الأفريقي بالعالم. كما أن مصر تتمتع بعلاقات اقتصادية قوية مع الصين، وتتطلع إلى تعزيز حضورها الاقتصادي في القارة الافريقية من خلال مشاريع البنية التحتية التي يمكن أن تبنى شراكة تنموية بين بكين والقاهرة لتعزيز التنمية والمنفعة المشتركة بين دول افريقية والصين.

يمكن للاستثمارات الصينية، الدافعة لمبادرة الحزام والطريق، أن تدعم المشاريع المصرية التنموية المتنامية في أفريقيا، خاصة في مجال البنية التحتية والتي تسعى من خلالها القاهرة الى ربط القارة بشبكة طرق برية، ومشاريع المياه الحيوية في أوغندا وجنوب السودان وتنزانيا وكينيا والكونغو الديمقراطية، ما يشكل منفعة مشتركة كبيرة للجانبين.

تمتلك القاهرة حضوراً وتأثيراً متصاعداً في القارة، وهو مفيد لبيكين، بالنظر إلى التحرك الدبلوماسي المصري في القارة ومحاولات بناء شراكات اقتصادية وامنية مع دول المنطقة، وانخراط الشركات والمؤسسات المصرية في الاستثمار في المشاريع المائية والبنية التحتية وأيضا نقل الخبرات في كافة المجالات، ناهيك عن الدور الأمني المصري المتوقع في السنوات القادمة في القارة من خلال الوساطة الإيجابية والمؤثرة في القضايا الافريقية أو المشاركة في قوات حفظ السلام الدولية أو الإقليمية وتعزيز دورها في المنظمات الإقليمية. بالإضافة إلى دور مصر الإقليمي في العالم العربي وملف الصراع الفلسطيني الإسرائيلي ودعمها القوي لاستراتيجية الصين في مكافحة الإرهاب في شينجيانغ وقضايا أخرى تؤجج الخلافات مع الولايات المتحدة والغرب بشكل علني وتهدد السيادة الصينية.

من المهم الإشارة هنا إلى حملة واسعة تقودها الولايات المتحدة والغرب وبعض الأكاديميين الافارقة ضد السياسات الصينية في أفريقيا تحت مبررات مثل "فخ الديون"، و" المستعمر التجاري الجديد" وأن بعض المشاريع الصينية لم تعد بالنفع على المجتمعات الأفريقية وأن شروط القروض الصينية المرتبطة بالتشغيل والإدارة التي لا تساهم في حل مشكلة البطالة او نقل الخبرات والتكنولوجيا للقارة، وبالمقابل تصعد الاستراتيجية الصينية الجديدة التي ينتهجها الحزب الشيوعي الصيني لتحسين صورة البلاد كدولة كبرى مسؤولة تتبنى الخطاب الدولي الأمم وترسخ المفاهيم الجديدة الخاصة بالسلام التنموي الصيني، وهذه استراتيجية تفتح الباب لتعاون مصري صيني استثماري- تنموي في قلب القارة.

إن تركيز الورقة على أهمية الدور المصري في الاقتصاد السياسي للقارة، رغم أن الاستثمار المصري والتبادل التجاري مع القارة ليس الأعلى عربياً، ينبع من ترابط مصادر القوة المصرية، الدبلوماسية التقليدية والدبلوماسية العامة والاقتصادية والأمنية، والتفات مصر إلى القارة بشكل استراتيجي كمرتكز للأمن القومي المتكامل الأبعاد، ما يشير الى تصاعد متوقع في الحضور المصري بأفريقيا.

تحاول إسرائيل التوغل في القارة بشكل متسارع، ورغم التفاتها الى التنمية كمدخل الى أفريقيا وتأسيسها لوكالة التنمية الخاصة بها "موشاف" منذ العام 1957، إلا أن رئيس الوزراء الإسرائيلي السابق بينيامين نتنياهو كثف هذه الجهود عبر تعزيز الاستثمارات والتمويل والتوظيف السياسي للاقتصاد، من المهم الإشارة إلى تنبه العديد من الدول العربية الى خطورة هذا الدور الإسرائيلي وعلى الأمن القومي العربي مواجهته، وهذا ما يفسر عدم نجاح تل أبيب حتى اللحظة بالحصول على صفة العضو المراقب في الاتحاد الأفريقي.

10. قائمة المراجع والهوامش:

[1] سمير أمين. ما بعد الرأسمالية. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية. ط1. 1988. ص23-24.

[2] المصدر السابق. ص 42.

[3] الصغير الصالحي. الاستعمار الداخلي والتنمية غير المتكافئة: منظومة "التهميش" في تونس. تونس: الشركة التونسية للنشر. 2019. ط2. ص46-47.

[4] المصدر السابق. ص 49.

[5] Ian Taylor. The Political Economy of Africa. In " Samuel Ojo Oloruntoba and Toyin Falola. The Palgrave Handbook of African Political Economy. Switzerland: Palgrave. Pp. 109-110.

[6] Martin Daunton. International Political Economy. In: Ivano Cardinale · Roberto Scazzieri. The Palgrave Handbook of Political Economy. London: Palgrave. Pp. 647.

[7] Ibid. Pp. 648.

[8] Timothy Shaw. The international political economy of Africa in theory and practice. In: Ernesto Vivares. The Routledge Handbook to Global Political Economy. New York: Routledge. 2020. Pp. 112-113.

[9] Nic Cheeseman, A Divided Continent: Regional Report Africa, **Bertelsmann Stiftung** (Regional Report), 2018. https://www.bertelsmann-stiftung.de/fileadmin/files/BSt/Publikationen/GrauePublikationen/Regional-Report_NW_BTI-2018_Africa-A-Divided-Continent_2019.pdf.

[10] *Rustad, Siri Aas & Ingrid Vik Bakken, Conflict Trends in Africa 1989–2018, **Reliefweb**, 2019.* https://reliefweb.int/report/world/conflict-trends-africa-1989-2018

[11] Wade Shepard, What China is Really up to in Africa, **Forbes**, 2019. https://www.forbes.com/sites/wadeshepard/2019/10/03/what-china-is-really-up-to-in-africa/?sh=4a846e515930 .

[12] **AUC/OECD** , Africa's Development Dynamics 2019: Achieving Productive Transformation, Addis Ababa, 2019. https://doi.org/10.1787/c1cd7de0-en.

[13] ibid.

[14] Hippolyte Fofack, A Competitive Africa: Economic Integration Could Make the Continent a Global Player, **FINANCE & DEVELOPMENT**, Dec 2018, VOL. 55, NO. 4 https://www.imf.org/external/pubs/ft/fandd/2018/12/afcfta-economic-integration-in-africa-fofack.htm.

[15] **الهيئة العامة للاستعلامات في مصر**، قمة التكتلات الاقتصادية الأفريقية 7-10، حزيران (يونيو) 2015.
https://www.sis.gov.eg/section/433/6870?lang=ar

[16] **African Development Bank Group**, African Economic Outlook 2020 (Report). https://www.afdb.org/sites/default/files/documents/publications/afdb20-04_aeo_supplement_full_report_for_web_0705.pdf .

[17] ibid.

[18] تمثل هذه البيانات التجارة الأوروبية الإفريقية قبل خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي.

[19] **Eurostat**, Africa Trade in Goods: €1 Billion Surplus, 23 Sep 2019. https://ec.europa.eu/eurostat/web/products-eurostat-news/-/DDN-20190923-1.

[20] Phil Hogan, Towards an Africa-Europe Trade Partnership, **ECDPM Great Insights magazine**, Vol.9, Issue 1, 2020. https://ecdpm.org/great-insights/african-continental-free-trade-area-agreement-impact/africa-europe-trade-partnership/.

[21] Giorgio Spagnol, IS FRANCE STILL EXPLOITING AFRICA?, 10/2/2019, https://www.ieri.be/en/publications/wp/2019/f-vrier/france-still-exploiting-africa .

[22] ماكرون يستضيف قمة فرنسية إفريقية بصيغة غير مألوفة لإحياء العلاقة مع القارة، مونت كارلو الدولية، 06/10/2021، https://bit.ly/3BzJBZI .

[23] France, African leaders push to redirect $100 bln in IMF SDR reserves by October. 18/05/2021. https://www.reuters.com/world/africa/macron-hosts-summit-financing-africas-post-pandemic-recovery-2021-05-18/ .

[24] https://www.jdsupra.com/legalnews/the-uk-africa-trade-relationship-8848187/

[25] https://royalafricansociety.org/wp-content/uploads/2020/12/RAS_UK-Africa-Trade-After-Brexit-V3.1.pdf

[26] https://bit.ly/3mIIFgU

[27] **United States Census Bureau**, Trade in Goods with Africa, 2020. https://www.census.gov/foreign-trade/balance/c0013.html .

[28] Ibid.

[29] لا يشمل هذا الرقم واردات شهر كانون أول "ديسمبر" 2020.

[30] Ibid.

[31] Nagar, D., & Mutasa, C. (Eds.), *Africa and the World: Bilateral and Multilateral International Diplomacy*. **Springer**, 2017, P46.

[32] Jon Temin, Africa Is Changing—and U.S. Strategy Is Not Keeping Up, **Foreign Affairs**,08 Oct. 2021, https://fam.ag/30icFqY .

[33] "ما هي خطة الولايات المتحدة لاستعادة النفوذ في أفريقيا؟"، **بي بي سي عربي**، 01 آب (أغسطس) 2019، https://www.bbc.com/arabic/world-49172972

[34] "ما هي خطة الولايات المتحدة لاستعادة النفوذ في أفريقيا؟"، **بي بي سي عربي**، 2021/08/1 : https://www.bbc.com/arabic/world-49172972

Chen, Dingding, and Jianwei Wang. "Lying low no more? China's new thinking on the Tao Guang Yang Hui strategy." China: An International Journal, 2011.

[36] Cheng, Joseph Yu-Shek, and Franklin Wakung Zhan. "Chinese foreign relation strategies under Mao and Deng: a systematic and comparative analysis." Kasarinlan: Philippine Journal of Third World Studies, 2009.

[37] Deng, Xiaoping. *Build Socialism with Chinese Characteristics*. Foreign Languages Press, 1985.

[38] Hu, Angang, and Honghua Men. "The rising of modern China: Comprehensive national power and grand strategy." *international conference "Rising China and the East Asian Economy", Korea Institute for International Economic Policy, Seoul. Retrieved November*. Vol. 5. 2004.

[39] Chun, Zhang. "China-Africa Cooperative Partnership for Peace and Security." In China and Africa, Palgrave Macmillan, Cham, 2018.

[40] Peacekeeping Operations of the UN. [EO/BL]. http://www.china-un.org/eng/china_and_un/securitycouncil/thematicissues/peacekeeping/t29393.htm .

[41] Chen Liubing," China, Africa trade volume rises 14% to $170b", August,2018, china daily. [EO/BL]. http://www.chinadaily.com.cn/a/201808/29/WS5b86536ea310add14f388762.html

[42] Xia Yuanyuan, "Open for Business: The First CAETE is expected to take China-Africa trade relations to new heights as role players seize abundant opportunities", 11 July 2019, China Africa. [EO/BL].http://www.chinafrica.cn/Current_Cover_Story/201906/t20190627_800171809.html

[43] Ibid.

[44] http://search.mofcom.gov.cn/swb/searchList.jsp.

[45] https://www.sohu.com/a/378910835_498526.

[46] http://www.chinafrica.cn/chinese/.

[47] https://www.universityworldnews.com/post.php?story=20201120110117700.

[48] هند سلطان، سياسة الصين تجاه حفظ السلام: من منظور الهوية، **مجلة السياسة الدولية**، 01 شباط (يناير)٢٠٢١، https://bit.ly/Nyq0DC3 .

[49] **شينخوا نت**، شي يترأس قمة صينية–أفريقية ويدعو إلى التضامن في مواجهة "كوفيد–19". 18 حزيران (يونيو) 2020. http://arabic.news.cn/2020-06/18/c_139147348.htm

[50] وزير الخارجية الصيني: جولة العام الجديد تظهر إيلاء الصين أهمية كبيرة لأفريقيا، **القناة العربية لشبكة تلفزيون الصين الدولية**، 11 كانون ثاني (يناير) 2021. https://arabic.cgtn.com/n/BfJEA-EA-CcA/FBIAIA/index.html.

[51] هند سلطان: " معالجة تشريعية: كيف استعدت إدارة "بايدن" لمواجهة تنامي النفوذ الصيني في إفريقيا؟."، **مركز رع**، نيسان (ابريل) 2021. https://rcssegypt.com/3173 .

[52] Abhishek Mishra. How Indian and Chinese Involvement in Africa Differs in Intent, Methods and Outcomes. **Observer Research Foundation**. 17 Sep 2019. https://www.orfonline.org/expert-speak/how-indian-and-chinese-involvement-in-africa-differs-in-intent-methods-and-outcomes-55574/ .

[53] رئيس وزراء الهند يبدأ جولة افريقية في سعي لتعزيز العلاقات التجارية، **SWI**، 07 تموز (يونيو) 2017، https://bit.ly/3lHid6M .

[54] Dixit, S., Gill, I., & Kumar, C. (2019). Are Economic Relations with India Helping Africa? Trade, Investment and Development in the Middle-Income South (No. 4). **Duke Global Working Paper**.

[55] By Dipanjan Roy Chaudhury, India's burgeoning engagements with Africa, **The Economic Times**, 07/08/2021, https://bit.ly/2YXEOmE .

[56] Ibid.

[57] **Trading Economics**, Country Profile: Egypt. https://tradingeconomics.com/egypt/gdp .

[58] **Africa News**, Egypt to Promote Intra-African Trade: Sisi, 11 Dec 2018. https://www.africanews.com/2018/12/11/egypt-to-promote-intra-african-trade-sisi/ .

[59] African Development Bank Group, African Economic.

[60] الغرف التجارية: الشركات المصرية تستثمر أكثر من 20 مليار دولار في أفريقيا، **مبتدأ**، 17 آذار (مارس) 2021، https://www.mobtada.com/details/1029018 .

[61] اميمة سعودي، مصر وافريقيا..مشروعات تنموية واعدة، **الهيئة العامة للاستعلامات في مصر**، 26 آذار (مارس) 2019. https://bit.ly/3bo2SS1.

[62] أحمد بيومي، انضمام مصر لمؤسسة التمويل الأفريقية.. الفرصة والعائد، **المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية**، 28 أيلول (سبتمبر) 2021، https://ecss.com.eg/16879/ .

[63] المصدر نفسه.

[64] كيف تعززت الاستثمارات الخارجية المصرية في أفريقيا؟، **اندبندنت عربية**، 08 تشرين ثاني (أكتوبر) 2021، https://bit.ly/jj30Xh2

[65] المصدر نفسه.

[66] لياس عايدة ومحرز نورد الدين، الاستراتيجية الوطنية للتحول من الاقتصاد الريعي في الجزائر: سياسات التكيف الهيكلي والتثبيت الاقتصادي، الأردن: جامعة اليرموك، **المؤتمر الدولي التاسع: الإصلاح الاقتصادي والإداري وسياسات التكيف في الأردن والوطن العربي**، 23-25 نيسان (ابريل) 2019. https://bit.ly/3spX4yv .

[67] خالد عثمان الفيل، المغرب: استراتيجية الانفتاح الاقتصادي على أفريقيا وتحدياتها المستقبلية (تقرير)، **مركز الجزيرة للدراسات**. 10 اذار (مارس) 2020. https://studies.aljazeera.net/ar/article/4596 .

[68] المصدر نفسه.

[69] ايمن شبانة، السياسية السعودية في افريقيا.. المصالح والممارسات، **مركز فاروس للاستشارات والدراسات الاستراتيجية**، 29 أيار (مايو) 2020. https://pharostudies.com/?p=4581 .

[70] المصدر نفسه.

[71] Benjamin Auge. Saudi Arabia's Policy in Africa : Vectors and Objectives. **French Institute of International Relations**. 6 Feb 2020. https://www.ifri.org/en/publications/editoriaux-de-lifri/lafrique-questions/saudi-arabias-policy-africa-vectors-and-0 .

[72] سيد محمد وحسين عرقاب، جهاز قطر للاستثمار يوسع مشاريعه في أفريقيا، **صحيفة الشرق**، 16 أيلول (سبتمبر) 2019. https://bit.ly/2Nhkpn7 .

[73] **جهاز التخطيط والاحصاء القطري 2019**، إحصاءات التجارة الخارجية السلعية: النشرة السنوية 2019. https://bit.ly/3ukSUJG .

[74] **صحيفة الشرق**، دراسة أكاديمية: قطر تعزز وجودها في القارة السمراء، 5 كانون ثاني (يناير) 2020. https://bit.ly/3qGosaH .

[75] محمد ابو رزق، الاستثمارات القطرية في أفريقيا.. صعود مستمر ونجاحات ملموسة، **الخليج أون لاين**، 25 تموز (يوليو) 2020. http://khaleej.online/wn7Y1w .

[76] **Africa News**. Dubai's Non- Oil Trade with Africa to Exceed $272.2 bn. 18 Nov 2019. https://www.africanews.com/2019/11/18/dubia-s-non-oil-trade-with-africa-to-exceed-above-2722b/ .

[77] **Ministry of Economy**. Non-Oil Foreign Trade Relation Report between The United Arab Emirates and Africa. UAE. 2020. https://bit.ly/37xTURa .

[78] **مجموعة الأزمات الدولية**، الإمارات العربية المتحدة في القرن الأفريقي، 6 تشرين ثاني (نوفمبر) 2018. https://www.crisisgroup.org/ar/middle-east-north-africa/gulf-and-arabian-peninsula/united-arab-emirates/b65-united-arab-emirates-horn-africa.

[79] عبد الرحمن باشا، الإمارات في القرن الأفريقي : الآليَّات والمستقبل، **قراءات أفريقية**، 5 آذار (مارس) 2019. https://bit.ly/3pInM3f .

[80] **وزارة الخارجية والتعاون الدولي**، التقرير السنوي للمعونة الخارجية، الإمارات العربية المتحدة. https://www.mofaic.gov.ae/ar-ae/The-Ministry/UAE-International-Development-Cooperation/Annual-Foreign-Aid-Report .

[81] راؤول ووتليف، إلغاء قمة إسرائيلية أفريقية في اعقاب تهديدات بالمقاطعة، **موقع تايمز اوف اسرائيل الالكتروني**، 11 أيلول (سبتمبر) 2017. https://bit.ly/3dArQjM .

[82] **وزارة الاقتصاد الإسرائيلية**، 700 مليون دولار بانتظار الشركات الإسرائيلية المعنية بتوسيع صادراتها لأفريقيا، 17 تشرين أول (اكتوبر) 2018. https://www.gov.il/ar/departments/news/export-to-africa-incentives-oct-2018.

[83] سيدي أحمد ولد الأمير، العلاقات الإسرائيلية الإفريقية.. الخروج من السر إلى العلن (تقرير)، **شبكة الجزيرة الإعلامية**، 2017. https://studies.aljazeera.net/en/node/4208.

[84] **Israel Export Institute**, Trade between Israel and Sub-Saharan Africa, 2020. https://bit.ly/2ZDejQ8

[85] سيدي احمد ولد الأمير، العلاقات الإسرائيلية الأفريقية.

[86] **Online Event,** Empower Africa, Africa & Israel Business Collaboration Virtual Event Experience, 21 Jan 2021. https://www.empowerafrica.com/africa-israel-business-collaboration-virtual-event-experience/ .

[87] Arie Egozi, Israeli Arms Exports to Africa Growing, **Defence Web**. 19 March 2018. https://www.defenceweb.co.za/industry/industry-industry/israeli-arms-exports-to-africa-growing/.

[88] Seth Frantzman, Israel's Defense Export Contracts were Worth $7.2B in 2019. **Defense News**, 22 June 2020. https://www.defensenews.com/global/europe/2020/06/22/israels-defense-export-contracts-were-worth-72-billion-in-2019/.

[89] Arie Egozi, Israeli arms.

[90] وليد عبد الحي، الاقتصاد السياسي لمبيعات السلاح الإسرائيلي، **مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات**، تموز (يوليو) 2020. https://bit.ly/3sfKYYG

[91] **MASHAV**, Annual Report 2019, Israeli Ministry of Foreign Affairs, 2020. https://mfa.gov.il/MFA/mashav/Publications/Annual_Reports/Documents/MASHAV%20Annual%20Report%202019.pdf.

[92] **IDC Herzliya**, Left Behind: Who Will Rescue the Israeli Foreign Aid Agency? https://www.eng.arenajournal.org.il/single-post/lea-landman-foreign-aid-ENG .

[93] MASHAV, Israeli Ministry.

[94] آمال وشنان، كيف عبَّدت "الماشاف" طريق إسرائيل إلى أفريقيا؟، **TRT عربي**، 7 شباط (فبراير) 2019. https://bit.ly/37uFf9e .

[95] فرانس 24. الاتحاد الأفريقي يدين "موجة" الانقلابات في القارة ويؤجل النظر بشأن صفة إسرائيل كمراقب. 06 شباط "فبراير" 2022. https://bit.ly/34qrDgQ .